تأثير المشكلة الغذائية على الأمن الغذائي في مصر

دكتوره/ سلوى فؤاد صابر(*)

مقدمة:

إن الدعوة إلى تحقيق أمن غذائى لأية دولة ليس شيئاً جديداً، فقد ظلت هذه الدعوة تتردد دائماً على الصعيد الدولى دون أن تحظى بقدر كبير من الاهتمام الذى يحولها إلى إنجاز، لأن قطاع الزراعة فى معظم الدول النامية مازال يعانى من مشاكل النقص الغذائى، بل إن الأمر زاد خطورة بعد الأزمة العالمية الأخيرة للغذاء، كما شهدت الأسواق العالمية والمحلية ارتفاعاً حاداً فى أسعار الغذاء خلال عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، الأمر الذى أدى إلى تجديد الاهتمام بقضية الأمن الغذائى ومواجهة معوقات نمو قطاع الزراعة، باعتبار أن الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى تكاد تكون هى المصدر الوحيد لتوفير الغذاء للجنس البشرى فى مجموعة، فضلاً عن كونها أهم مصادر توفير هذا الغذاء على مستوى الغالبية العظمى لكل من المجتمعات على حدة – ومن بينها المجتمع المصرى بطبيعة الحال – وما زال النهوض والاهتمام بالأمن الغذائى والتنمية الزراعية فى مصر محدوداً، فضلاً عما يواجهه قطاع الزراعة المصرية من معوقات وتحديات لم تستنفد بعد الجهود الممكنة للتغلب عليها.

وبالنظر إلى القطاع الزراعى المصرى، فإنه يؤدى دوراً رئيسياً فى تمويل قطاعات الإنتاج والخدمات، وفى تحقيق الأمن الغذائى، ودعم الدخل القومى، وتساهم مشروعات الاستصلاح الزراعى فى تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، وقد بلغت مساهمته نحو ١٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، كما ساهم بنحو ٢٠٪ من جملة الصادرات المصرية وتبلغ نسبة العاملين بالقطاع نحو ٣١٪ من جملة قوة العمل، وتمثل هذه الصادرات نسبة ١٠,٣٪، فى حين تمثل الواردات

(*) أستاذ مساعد - كلية تجارة - جامعة الأزهر - فرع البنات

الزراعية حوالى ٢٤٪ من إجمالى قيمة الواردات الكلية وذلك خلال نفس العام، والواردات الغذائية بلغت ١١,٨٪ من إجمالى قيمة الواردات عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ وبلغ العجز فى الميزان الغذائى ٢١,٦٪ من إجمالى عجز الميزان التجارى المصرى فى نفس العام وإنطلاقاً من هذه الحقائق نجد أن قضية الأمن الغذائى من أهم القضايا المطروحة، الأمر الذى يستلزم العمل على تنمية الصادرات الزراعية المصرية بحيث تكون لها القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية فى ظل تحرير التجارة العالمية بالإضافة إلى العمل على زيادة الإنتاج المحلى بهدف الحد من الواردات.

أهمية البحث:

تعتبر مشكلة الأمن الغذائى فى مصر والعالم العربى، من أهم المشاكل فى الوقت الراهن، وذلك رغماً عن توافر مقومات الإنتاج الغذائى من ثروات طبيعية وبشرية، على نحو يمكنها من تحقيق الإكتفاء الذاتى من السلع الغذائية، ويجعل الميزان التجارى الغذائى فى حالة تعادل أو فائض مع العالم الخارجى. ولكن تحول مصر من دولة مصدرة فى الماضى إلى دولة مستوردة للغذاء مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادى، فى الوقت الذى أصبح يستخدم فيه السلع الغذائية أداة ضغط من الدول المصدرة على الدول المستوردة وهذا يؤكد خطورة الاعتماد على الخارج فى تأمين حاجة السكان من الغذاء، لذا احتلت مشكلة الأمن الغذائى اهتماماً كبيراً فى الآونة الأخيرة، حيث مازالت نسب الإكتفاء الذاتى من المجموعات الغذائية الرئيسية مثل الحبوب (القمح والذرة) والزيوت النباتية والبقول والسكر متواضعة بالقياس إلى متطلبات تحقيق الأمن الغذائى المصرى.

الهدف من البحث:

يستهدف هذا البحث الاهتمام بمسألة الأمن الغذائى فى مصر وكيفية تحقيقه فى ظل وجود المشكلة الزراعية ونقص الغذاء ليس فى مصر فقط بل فى معظم الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وتقديم بعض السياسات التى تساعد على

تحقيق الوفرة الغذائية وبالتالى تحقيق الأمن الغذائى، وسوف يستخدم منهجى الإستقراء والإستنباط وكذلك بعض أدوات التحليل الاقتصادى للوصول إلى هذا الهدف.

وسوف ينقسم البحث إلى عدة نقاط رئيسية:

أولاً: التعرف على مفهوم الأمن الغذائى وتطوره.

ثانياً: علاقة الزراعة بالأمن الغذائى فى مصر.

ثالثاً: مؤشرات الأمن الغذائى فى مصر.

رابعاً: الميزان الغذائى التجارى المصرى للسلع الزراعية.

خامساً: قدرة الموارد الزراعية المتاحة على تحقيق الأمن الغذائى (الأراضى الزراعية والمساحة المزروعة ـ التركيب المحصولى ـ الإنتاج من الحاصلات الزراعية ـ الإنتاج الحيوانى ـ الموارد المائية).

سادساً: الانكشاف الغذائى المصرى (من خلال التعرف على المتاح للاستهلاك والاكتفاء الذاتى من أهم السلع الزراعية، ومدى توافر البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية).

سابعاً: أسباب المشكلة الغذائية والتى تعوق تحقيق الأمن الغذائى (وهى تمثل أسباب تدهور الأمن الغذائى) ومنها: إرتفاع أسعار الغذاء والطاقة، تحرير قطاع الزراعة وفقاً لنتائج جولة أورجواى أو ما تسمى الجات الجديدة، نقص الاستثمار الحقيقى فى الزراعة المصرية، سيادة الاحتكار فى الأسواق الزراعية العالمية.

ثامناً: بعض السياسات الزراعية المقترحة لتحقيق الأمن الغذائى، والتى تتضمن اقتراح تطبيق عدة سياسات منها: السياسات الاستثمارية والتمويلية فى الزراعة، سياسة الإنتاج الزراعى، سياسة دعم المنتجات الغذائية

ومستلزمات الإنتاج الزراعى، سياسة التسويق الزراعى، السياسة الحكومية للتنمية الزراعية .

أخيراً: الخاتمة.

❁ ❁ ❁

أولا: مفهوم الأمن الغذائى وتطوره

إن تحقيق الأمن الغذائى هو التزام قائم على الحكومات تجاه مواطنيها، فهو التزام متفرع من إلتزام أعمق بتوفير وحماية حقوق الإنسان، بمقتضى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٨م. ومن هذه الحقوق: الحق فى مستوى معيشة لائق للفرد وأسرته، الوارد فى المادة (٢٥) من هذا الإعلان، وهو يتضمن بالضرورة كفالة الغذاء الكافى للفرد وأسرته. وقد جاء النص على الحق فى الغذاء الكافى على نحو صريح فى المادة (١١) من المعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٦م[١]، ولذا فإن الحكومات ملتزمة بالمحافظة على حق كل مواطن فى الحصول على ما يكفيه من الغذاء، وتأمينه ضد التعرض للجوع، وتحريره من الجوع إذا وقع فريسة له. وهى ملتزمة، تبعاً لذلك، بإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق سياسات إنتاج وحفظ وتوزيع الغذاء، مع هدف تأمين وحماية الحق فى الغذاء، ومع هدف توفير الأمن الغذائى.

وقد وجد هدف «الحق فى الغذاء» مكاناً مرموقاً على قائمة «الأهداف الائتمانية للألفية» التى أقرها المجتمع الدولى فى عام ٢٠٠٠م، فقد تضمن الهدف الأول من هذه الأهداف تخفيض نسبة الناس الذين يعانون من الجوع إلى نصف ما كانت عليه فى عام ١٩٩٠، وذلك بحلول عام ٢٠١٥م[٢]، ولكن ما المقصود بالأمن الغذائى عموماً، فهناك مفهوم ضيق جرى تبنيه لزمن طويل، ألا وهو أن الأمن الغذائى يعنى الإكتفاء الذاتى فى الغذاء، وهو ما يعنى أن على كل دولة توفير أكبر قدر من

الغذاء، وليس بالضرورة ١٠٠٪، من إنتاجه المحلى لسكانه، أى أن التركيز هنا على «الكم»، ومع ذلك فإن المفاهيم التى ظهرت فى بداية الاهتمام بقضية الأمن الغذائى أثناء انعقاد قمة الغذاء العالمى فى عام ١٩٧٤م لم تكن غافلة عن بعد آخر مهم للأمن الغذائى وهو إستقرار إمدادات الغذاء فى مواجهة التقلبات التى تطرأ على إنتاج الغذاء وأسعاره(٣) .

وقد أثيرت إعتراضات كثيرة على هذا المفهوم، من أبرزها ما يلى :

(١) عملياً وفنياً، فليس من الممكن لكل دولة أن تنتج القسط الأكبر مما يحتاجه سكانها من مختلف أنواع الغذاء .

(٢) اقتصادياً فقد يؤدى تحقيق هذا الهدف إلى التضحية باعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وذلك لما يؤدى إليه من تجاهل لمبدأ التخصص حسب الميزات النسبية أو التنافسية وكرد فعل على هذه الاعتراضات، عرفت القمة العالمية للغذاء عام ١٩٩٦ الأمن الغذائى بأنه الوضع المستمر الذى يستطيع فيه كل الناس، وفى جميع الأوقات، النفاذ مادياً واقتصادياً إلى طعام كافٍ وآمن لتلبية حاجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية(٤). وقد أصبح ذلك هو المفهوم المتفق عليه عالمياً وتتبناه كل من منظمة الأغذية والزراعة (**FAO**) والبرنامج العالمى للغذاء (**WFP**) مع بعض الاختلاف البسيط فى الصياغة ويركز هذا المفهوم على أربعة محاور أساسية هى إتاحة الغذاء، النفاذ إليه، وأمان سلامة الغذاء، والاستقرار المتواصل.

وتعد القوة الشرائية على المستوى الوطنى (من خلال الناتج أو الدخل القومى) من أهم العوامل المحددة للأمن الغذائى على المستوى الوطنى فيما يتعلق بمحورى الإتاحة والنفاذ إلى الغذاء (ويعنيان معاً قدرة الدولة أو المجتمع على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء اللازم لتلبية إحتياجات المواطنين سواء من الإنتاج المحلى أو من الأسواق الخارجية).

كما تعد القدرة الشرائية على مستوى الفرد من أهم العوامل المحددة لإمكانية حصوله عليه، ولا يكفى الاسترشاد بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى (أو القومى) وإنما يتعين الإعتداد بالدخل المتاح فعلياً لتصرف الفرد أو الأسرة فى مختلف الشرائح والفئات الإجتماعية، وهو ما يتوقف على السياسات الاقتصادية والإجتماعية المتبعة. ومن ثم تكون هذه السياسات، ومدى إقترابها أو ابتعادها عن عدالة توزيع الدخل والثروة وتوفير فرص العمل والرعاية الإجتماعية، من أهم العوامل المحددة لإمكانية الحصول على الغذاء(٥).

ويعتبر الأمن الغذائى مصطلحاً شديد التعقيد، وهو لا يعنى فقط زيادة الإنتاج الزراعى أو الحصول على ما يسد حاجة الإنسان وجوعه حتى لو كان بانتظام، بل يتضمن أن تكون الوجبات التى يحتاجها الإنسان متنوعة ومغذية، إضافة إلى أنه كمفهوم يشمل كذلك الخدمات، وتوفر وسائل تأمين حياة إنسانية مريحة. فقد تضمن تعريف «الأمن الغذائى» فى البيان الختامى لمؤتمر قمة الغذاء الذى عقد فى روما فى نوفمبر من عام ٢٠٠٩م أربعة مؤشرات وهى(٦): وفرة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستقرار إمداداته فى السوق، والقدرة على استخدامه.

وبقدر ما يكون الأمن الغذائى متحققاً فى دولة من الدول بقدر ما تكون هذه الدولة قوية ومحافظة على سيادتها وأمنها القومى ضد التهديدات والضغوط الخارجية التى تستهدف النيل منها والسيطرة على مقدراتها وقراراتها الدولية المستقلة، كما أن لتحقيق الأمن الغذائى أثره الكبير على الاستقرار والأمن الداخلى للدول منفردة، وعلى العلاقات الدولية والسلام الدولى. وفى هذا المؤتمر تم وضع فكرة الأمن الغذائى على أجندة العمل الدولية، باعتبارها ذات أولوية قصوى لتحقيق السلام العالمى، خاصة بعد أن تغيرت طبيعة التحديات التى تواجه البشرية، وتجلت فى أشكال وصور متناقضة، ففى الوقت الذى حققت فيه الدول

المتقدمة قفزات تنموية كبرى، تعثرت، أو تراجعت، فرص العديد من الدول النامية فى تحقيق تنمية تؤمن الحد الأدنى لإحتياجات السكان من الغذاء ومياه الشرب والخدمات الصحية والتربوية الأخرى.

وعلى الرغم أن تحقيق الأمن الغذائى العالمى قد أدرج كهدف رئيس من أهداف الألفية الثالثة التى يسعى المجتمع الدولى لتحقيقها، تحت ما يسمى بالقضاء على الفقر المدقع والجوع فى العالم، إلا أن تحقيق هذا الهدف، كغيره من تلك الأهداف، لم يزل بعيد المنال، فعلى الرغم من انخفاض عدد الجوعى فى العالم، إزداد زيادة كبيرة وسجل أعلى مستوياته فى عام ٢٠٠٩م وذلك بتجاوزه المليار إنسان، أى بزيادة حوالى ١٥٠ مليون شخص جائع عن عددهم المسجل فى عام ١٩٩٠م والبالغ ٨٥٠ مليون شخص، على الرغم من أن قادة العالم تعهدوا، وهم على مشارف الألفية الثالثة، بتخفيض عدد الجوعى فى العالم بنسبة ٥٠ ٪ وذلك بحلول عام ٢٠١٥ عن عددهم المسجل فى عام١٩٩٠م(٧).

ولا يوجد فى الأفق مؤشرات تدل على أن البشرية قادرة على تحقيق هذا الهدف خلال السنوات القادمة، فى ظل نسبة الزيادة السكانية الحالية، حيث يزداد عدد سكان الأرض بحوالى ربع مليون شخص فى اليوم، وفى ظل تحديات الإحتباس الحرارى، والتوسع الشديد لظاهرة التصحر، وإنكماش وتناقص الموارد الطبيعية، والاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة غير المتجددة، والعبث بتوازنات البيئة وتلويثها وغير ذلك . كما يمكن تصور حجم مشكلة الأمن الغذائى من التراجع فى إنتاجية الأرض وانعدام شروط الإنتاج الزراعى فى المساحات المستصلحة أو المزروعة أساساً أو تفشى ظاهرة الفقر فى معظم الدول النامية(٨).

❁ ❁ ❁

ثانيا : علاقة الزراعة بالأمن الغذائى فى مصر :

يعتبر القطاع الزراعى المرتكز الأساسى الذى يضمن الأمن الغذائى لأى

دولة، ويؤمن المواد الأولية للكثير من الصناعات التى تساهم فى سد إحتياجات الأفراد اليومية. لكن قطاع الزراعة فى مصر يواجه تحديات كثيرة ومتنوعة أبرزها الغذاء، ومشكلاته، والعمالة والبطالة وقلة الموارد ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكانية الكبيرة، والتجارة الخارجية وضرورة زيادة الصادرات الزراعية، ومشكلة التلوث البيئى والزراعى والتصدى لها، ومشكلة المياه وندرتها والفاقد منها، ثم إدارة قطاع الزراعة فى ظل التطورات المحلية والإقليمية والدولية التى استوجبت منافسة مع القطاعات الزراعية فى دول العالم المختلفة فى ظل اتفاقية الجات ١٩٩٤م، وعلى الرغم من أن الكثير من السياسات قد تنجح فى تحقيق الأمن الغذائى الكلى، فإنها قد تفشل فى العديد من الحالات فى تحقيق الأمن الغذائى الفردى لجميع الأفراد أو المجموعات فى البلد الواحد. هذا يعنى أن الوصول إلى الأمن الغذائى الكلى لن يضمن وحده تحقيق الأمن الغذائى الفردى بدون إتباع سياسات مكملة تهدف إلى عدالة توزيع الدخول، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وغيرها [٩] .

إن تطور أبعاد مشكلة الغذاء فى مصر قد نقل هذه المشكلة من مشكلة عدم تأمين مؤقت (عرضى)، إلى عدم تأمين مزمن للغذاء، وأصبحت فى الوقت الراهن مشكلة أمن غذائى على المستوى الكلى والجزئى، فبالنسبة للأمن الغذائى الكلى (القومى)، فإن إحتمالات عدم كفاية الإنتاج المحلى وصعوبات الحصول على الموارد الغذائية الرئيسية من السوق العالمى فى بعض السنوات بسبب نقص الإنتاج وإرتفاع الأسعار العالمية، فضلاً عن إحتمالات وضع عقبات من جانب المصدرين وتأمين نقل كميات كبيرة من المواد الغذائية فى أوقات الأزمات، كلها إحتمالات قائمة مما يهدى الأمن الغذائى القومى. إما فيما يتعلق بالأمن الغذائى على المستوى الجزئى (الفردى) فإن تباين مستويات الدخول أدى إلى تباين فى النمط الغذائى، مؤداه أن قلة من الأغنياء تستهلك الغذاء مرتفع البروتينيات والفيتامينات، والكثرة من الفقراء تستهلك الغذاء منخفض القيمة الغذائية، وطبقاً لتقرير التنمية البشرية

المصرى عام ١٩٩٥م فإن نسبة حالات الفقر قد تزايدت على المستوى القومى من ٢٩٪ من مجموع السكان عام ٨١ / ١٩٨٢م إلى ٣٥٪ عام ٩٠/ ١٩٩١م. كذلك تشير البيانات الحديثة إلى تزايد هذه النسبة إلى ٤٠٪ عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م[١٠]، وأن زيادة الأسعار التى نتجت عن تخفيض دعم السلع الاستهلاكية وتعديل أسعار بعض السلع فى إتجاه ما يعادلها من الأسعار العالمية قد أضرت بالفئات الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً وبالأخص أصحاب الدخول الثابتة.

ان تحقيق الأمن الغذائى يتطلب العمل على عدة محاور لا تقتصر على الجوانب المتصلة بإنتاج الغذاء وتأمين إمدادته من السوق العالمى فحسب، بل أيضاً على مجالات أخرى يتعلق بتوزيع الدخل وإدارة الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والسكان وفرص العمالة المتاحة للمجموعات الفقيرة والأسعار والنمو الاقتصادى الكلى وتوزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادى وغيرها .

٢-١ الأداء الاقتصادى فى قطاع الزراعة المصرية :

يركز تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٧ [١١]، على قضية إحياء الزراعة وفى مقدمة التقرير يوضح أهمية تنمية الزراعة فى الدول النامية باعتبارها آلية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ـ الذى يتسم بأنه ظاهرة ريفية بالدرجة الأولى ـ وتقليل الفوارق المتزايدة بين الدخول ومستويات المعيشة، خاصة بين الريف والحضر.

وفى مصر ـ تسعى خطط التنمية إلى زيادة معدلات النمو لكافة قطاعات الاقتصاد القومى، إلا أنه نلاحظ التركيز على قطاعات الصناعة والطاقة والسياحة والإتصالات، بينما يأتى قطاع الزراعة فى مرتبه لاحقة، وذلك على الرغم من أن هذا القطاع مازال يلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد القومى، ويستطيع استيعاب الزيادة المطردة فى السكان، ويساهم فى إعادة توزيع الخريطة السكانية عن طريق التوسع الزراعى وخلق مجتمعات عمرانية جديدة، وهو ما تسعى الدولة إلى تحقيقه فى خطط

التنمية. هذا إلى جانب أن الزراعة تعتبر المصدر الأساسى، ليس فقط للدخل لأكثر من نصف جملة السكان (خاصة سكان الريف الذى يضم غالبية الفقراء)، ولكنها أيضاً مصدر لتوفير الغذاء والمواد الخام اللازمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى (خاصة الصناعة)، كما أن زيادة الصادرات الكلية تعتمد على تنويع وزيادة الصادرات الزراعية مما يسهم فى تحسين الميزان التجارى المصرى. ومع ذلك يلاحظ انخفاض مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى وتدنى معدلات نمو القطاع بالمقارنة بالقطاعات الأخرى .

ويشير تدنى معدل نمو ناتج قطاع الزراعة إلى ضعف مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى، حيث تبلغ هذه النسبة فى المتوسط حوالى ١٥٪. ويرجع انخفاض معدل نمو الناتج الزراعى إلى تدنى متوسط معدل نمو الناتج الزراعى النباتى، الذى يساهم فى المتوسط بنحو ٧٣٪ من الناتج الزراعى الإجمالى، فكما يشير جدول رقم (١)، بلغ معدل نمو الناتج النباتى نحو ٠,٨٪، بينما حقق كل من الناتج الحيوانى والناتج السمكى نحو ٧,٢٪ وذلك فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م[١٢] .

جدول (١)

تطور الناتج الزراعى الإجمالى ومكوناته المختلفة

(بالمليار جنيه وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢)

السنوات	الناتج النباتى		الناتج الحيوانى		الناتج السمكى		جملة الناتج الزراعى	
	القيمة	معدل النمو (٪)	القيمة	معدل النمو (٪)	القيمة	معدل النمو (٪)	القيمة	معدل النمو (٪)
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٤٨,١	٢,٤	١٠,٥	٦,٩	٦	٧,١	٦٤,١	٣,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٤٨,٥	٠,٨	١١,٣	٧,٢	٦,٤	٧,٢	٦٦,٢	٣,٢
٢٠٠٦/٢٠٠٧	–	–	–	–	–	–	٦٨,٦	٣,٧

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية، تقارير متابعة الخطط السنوية .

٢-٢ مؤشرات أداء قطاع الزراعة :

فالنظر إلى جدول رقم (٢)، بلغت الاستثمارات المنفذة فى الزراعة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م حوالى ٧,٥ مليار جنيه، بانخفاض قدرة ٦,٣٪ عن ٢٠٠٥/٢٠٠٦م حيث كانت ٨ مليار جنيه. ويلاحظ أن نسبة الاستثمارات فى الزراعة إلى جملة الاستثمارات على المستوى القومى تراجعت إلى أقل من ٥٪ فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، فى حين كانت ١٤٪ فى ٢٠٠١/٢٠٠٢م. وقد قام القطاع الخاص بنحو ٧٢٪ من الاستثمارات فى الزراعة فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، بينما قام القطاع الحكومى والعام بتنفيذ نحو ٢٨٪، تم توجيهها لتنفيذ بعض أهداف الخطة من الأعمال والإنشاءات للبنيات الأساسية فى مجال استصلاح الأراضى لمساحة ١٦٠ ألف فدان، وأعمال الاستصلاح الداخلى والاستزراع فى مساحة ١٣٨ ألف فدان.

ويلاحظ أن الحكومة والقطاع العام حققا ما نسبته نحو ٥٩,٩٪ من إنفاقهم الاستثمارى المستهدف للقطاع فى الخطة، فى حين لم يحقق القطاع الخاص إلا ما نسبته ٤٤,٣٪ من إنفاقه الاستثمارى المستهدف، ويرجع ضعف مستوى تنفيذ الاستثمار الخاص فى الزراعة إلى ما يواجهه من معوقات، منها على سبيل المثال تدنى العائد عليه وعدم تخصيص الدولة لمزيد من الاستثمارات فى مجالات البنية الأساسية والأنشطة الإنتاجية.

جدول (٢)

مؤشرات أداء الزراعة (بالمليار جنيه والأسعار الثابتة لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢)

المؤشـرات	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الناتج الزراعى بالأسعار الثابتة	٦٤,١	٦٦,١٧	٦٨,٦
معدل نمو الناتج الزراعى (٪)	٣,٣	٣,٢	٣,٧
الاستثمارات المنفذة بالأسعار الجارية	٧,٤	٨,٠٤	٧,٥٥
الاستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة	٥,٩	٥,٩٢	٥,٠٢
معدل نمو الاستثمار بالأسعار الثابتة (٪)	(٧,٦-)	١,٠	(١٥,١-)
العملة (بالألف مشتغل)	٥٢٤٣	٥٣٣٣	٥٤٢٧
معدل نمو العمالة (٪)	١,٧	١,٧	١,٨
الأجور الحقيقة بالأسعار الثابتة	٦,٤٦	٦,٥٣	٦,٥٥
معدل نمو الأجور الحقيقة (٪)	(٠,٣-)	٢,٢	٠,٣
الانتاجية (بالجنيه)	١٢٢٢٣,٥	١٢٤٠٨	١٢٦٤١
معدل نمو الانتاجية (٪)	١,٦	١,٥	١,٩

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية، تقارير المتابعة، سنوات مختلفة .

ويوضح تحليل مؤشرات أداء الزراعة أنه تكاد لا توجد علاقة مباشرة بين معدل نمو الاستثمار ومعدلات نمو المؤشرات الأخرى، وقد يكون ذلك أمراً طبيعياً فى التنمية الزراعية، بسبب طول فترات وقت الإبطاء للاستثمارات الزراعية، ومع ذلك فإنه يمكن القول أن تحديد حجم الاستثمارات وأولوياتها غالباً ما يتحدد وفقاً لبرنامج استثمارى يعتمد على ما يتوفر للحكومة من موارد مالية سنوياً .

ومن الطبيعى أن يصاحب زيادة مساحة الأراضى المنزرعة ومساحتها المحصولية زيادة فرص العمل الزراعى، ورغم ما تشير إليه نتائج تعداد السكان فى عامى ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ من أن حوالى ٦٠٪ من فرص العمل التى تم توفيرها خلال

الفترة بين التعدادين كانت فى الريف، إلا أنه يلاحظ أن النتائج الفعلية للعمالة تنخفض عن توقعات الخطة، فقد زادت العمالة لتصل إلى نحو ٥,٤٣ مليون عامل فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (جدول رقم ٢) فى حين بلغت ٥,١ مليون مشتغل فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، أى بزيادة قدرت بحوالى ٣٢٣ ألف فرصة عمل إضافية خلال خمس سنوات، إلا أن ذلك لا يمثل إلا نحو ٤٨٪ من إجمالى فرص العمل المستهدفة بنهاية الخطة (٦٧٠ ألف فرصة عمل). وقد يرجع ذلك إلى بعض العوامل مثل التغيرات فى تخصيص الأراضى المنزرعة بين المحاصيل الزراعية المختلفة، مما أثر على الاحتياجات من العمالة الزراعية اللازمة للتركيب المحصولى فى هذه الأراضى، وكذلك الاتجاه نحو التوسع فى استخدام المكينة فى كثير من العمليات الزراعية، خاصة فى عمليات حصاد مجموعة محاصيل الحبوب والبقوليات، والتى تشغل النسبة الغالبة من المساحات المنزرعة، ومن بين العوامل أيضاً تأثر قطاع الإنتاج الداجنى بمشكلة أنفلونزا الطيور، حيث توقف الكثير من مزارع الدواجن عن الإنتاج خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، مما ساهم فى إنخفاض فرص العمل القطاع الزراعى، وأخيراً ضعف الأداء فى مجالات استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة أدى إلى إنخفاض جذب عمالة إضافية لازمة لهذه المناطق المستهدف استصلاحها بالخطة، والواقع أن هذه العوامل وغيرها تساعد فى تفسير انخفاض العمالة المحققة عن المستهدفة فى الزراعة (على الرغم من أن نسبة العاملين بقطاع لزراعة يمثل نحو ٣١٪ من جملة قوة العمل، ويصل عدد العاملين إلى ٦,٧ ملايين مشتغل خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٩)[١٣] .

❁ ❁ ❁

ثالثا : مؤشرات الأمن الغذائى فى مصر :

إن تحليل بعض مؤشرات الأمن الغذائى فى مصر سيكون على النحو التالى :

- ساهم الناتج المحلى الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال عام

٢٠٠٨/٢٠٠٧ بما يجاوز قليلاً ١٣,٥٪، ١٣,٧٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وهى نسب منخفضة[١٤]، وبلغ معدل نمو الناتج الزراعى نحو ٣,٣٪ خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٣,٢٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٣,٧ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (جدول رقم ٢)، ثم انخفض إلى ٣,٣٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٣,٢٪ فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهو معدل منخفض أيضاً، ويتوقع تزايد فجوة الغذاء مستقبلاً إذا استمرت هذه المعدلات المتدينة للإنتاج مع تزايد معدلات الطلب المحلى على الغذاء مع تزايد السكان وتزايد متوسط الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

- بلغت كمية الواردات من الحبوب (القمح والذرة الشامى فقط) حوالى ١٠,٣٨ مليون طن عام ٢٠٠٧ (قيمتها أكثر من ثلث قيمة الواردات الزراعية) وهو ما يشير إلى ارتفاع نصيب الفرد من واردات الحبوب والتى تعد المصدر الأساسى لإمداد الفرد بما يلزمه من سعرات حرارية وبروتين وجزء من الدهون، وقد وصل متوسط نصيب الفرد من إجمالى استهلاك الحبوب عام ٢٠٠٦ نحو ٢٧٩,٤ كجم (يساهم القمح وحده بنحو نصفها) جدول رقم (٣)، وتساهم هذه الكمية فى توفير ما يعادل ٦٠,٧٪ من جملة السعرات الحرارية التى حصل عليها الفرد فى غذائه اليومى، ونحو ٦٣,٧٪ من جملة البروتين، ونحو ١٤,٣٪ من جملة الدهون .
- يصل متوسط إنفاق الأسر الريفية على الطعام والشراب إلى نحو ٥٠,٣٪ من إجمالى إنفاقها السنوى وتنخفض هذه النسبة إلى نحو ٤٠,٨٪ بين الأسر الحضرية، ويمثل الإنفاق على مجموعة الحبوب والنشويات نحو ٤٢,٢٪ من إنفاق الأسرة السنوى على الغذاء، ومن الطبيعى أن ترتفع هذه النسب كلما انخفض مستوى دخل الأسرة.
- بلغ متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً حوالى ٤٤٣٩ سعراً خلال عام ٢٠٠٦ جدول رقم (٣) يستمد نحو ٩٢,٨٪ منها من المنتجات

النباتية (٤١٢٠ سعراً) ويزيد المتوسط المذكور كثيراً عن الاحتياجات الموصى بها (والتى تبلغ نحو ٢٧٥٠ سعراً للفرد المعيارى فى مصر، وإن كان ذلك لا يعكس التفاصيل التى يتكون منها الغذاء، ومدى توازنه من حيث المكونات الغذائية ومدى توافقها مع المقررات اليومية الموصى بها (والتى تتمثل فى مشاركة الكربوهيدرات بنحو ٦٠٪ والدهون بنحو ٢٥٪ والبروتين بنحو ١٥٪ من إجمالى السعرات الحرارية التى يتناولها الفرد يومياً)، هذا ويعانى نحو أكثر من ثلث سكان مصر (٣٥,٦٪) من سوء التغذية .

- ومن حيث سلامة الغذاء يشير العديد من الشواهد إلى ارتفاع نسبة الملوثات للكثير من الحاصلات الزراعية نتيجة للإسراف فى استخدام المبيدات الزراعية والمخصبات الكيماوية، بجانب عدم سلامة بعض اللحوم وخاصة الواردة من مذابح غير مطابقة للمواصفات، مما يعنى عدم توفر عنصر السلامة والأمان فى بعض الأغذية .
- هناك عوامل تمثل عقبات أساسية أمام التنمية الزراعية ويمكن أن تزعزع الأمن الغذائى المصرى إذا لم يتم التعامل معها بالجدية المطلوبة، وأهمها : محدودية الموارد المائية والأرضية المتاحة، وضعف معدلات نمو إنتاجية الأراضى الزراعية، وضعف إقبال المستثمرين على استصلاح وزراعة الأراضى، فضلاً عن ضعف أداء من دخل منهم فى هذا المجال، وتدنى الإنفاق على البحوث الزراعية. ويتوقع أن تشكل الزيادة السكانية بالمعدلات الحالية عقبة أمام تحقيق الأمن الغذائى فى ضوء محدودية الأراضى والمياه، إذ وصل متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة نحو ٠,١٢ فدان عام ٢٠٠٩، وهو من أقل المستويات فى العالم، كما قل نصيب الفرد من المياه كثيراً عن حد الفقر المائى، وهو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بالتنمية الزراعية الرأسية.

جدول رقم (٣)

الميزان الغذائى المتوسط للفرد فى جمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٦

المنتجات	متوسط نصيب الفرد				
	فى السنة كيلو جرام	جرام	فى اليوم		
			كالورى عدد	بروتين جرام	دهن جرام
الجملة العمومية	٧٧٥,١	٢١٢,٣	٤٤٣٩	١٢٠,٤	٩٣,٢
المنتجات النباتية	٦٥٣,٤	١٧٩,٠١	٤١٢٠	٩٤,٩	٧٤,٤
المنتجات الحيوانية	١١١,٦	٣٠٥,٧	٢٩٤	٢٠,٣	١٨,٢
المنتجات السمكية	١٠,١	٢٧,٨	٢٥	٥,٢	٠,٦
الحبوب	٢٧٩,٤	٧٦٥,٤	٢٦٩٤	٧٦,٧	١٣,٣
المحاصيل الشوية	٢٢,٥	٦١,٦	٥٦	١,٠	٠,١
محاصيل سكرية	٩,٢	٢٥,٣	١٥	–	–
المحليات	٣٠,١	٨٢,٥	٣١١	–	–
البقوليات	٩,٥	٢٥,٩	٨٥	٦,١	٠,٤
النقل	٠,٤	١,٠	٦	٠,٢	٠,٥
المحاصيل الزيتية	٧,٥	٢٠,٥	٥٣	١,٨	٥,٠
زيوت نباتية	١٩,٣	٥٢,٨	٤٧٦	–	٥٢,٨
البصل والثوم	١٢,٢	٣٦,٣	٢٧	٠,٧	٠,١
الخضر	١٥٣,٦	٤٢٠,٩	١١٤	٦,١	١,٣
الفاكهة	١٠٨,٧	٢٩٧,٩	٢,٣	٢,٤	٠,٩
اللحوم الحمراء	١٢,٧	٣٤,٧	٥٧	٦,٥	٣,١
اللحوم البيضاء	٧٨	٢١,٣	٣٦	٤,٢	٢,٢
الألبان	٨٨,٧	٢٤٣,١	١٩١	٨,٨	١٢,٢
البيض	٢,٤	٦,٦	١٠	٠,٨	٠,٧
الأسماك	١٠,١	٢٧,٨	٢٥	٥,٢	٠,٦

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية .

رابعا : الميزان الغذائى التجارى المصرى للسلع الزراعية :

يعتبر قطاع التجارة الخارجية الزراعية أهم القطاعات الاقتصادية نظراً لتأثيره المباشر على الاقتصاد القومى، حيث تعتبر الصادرات الزراعية أحد الموارد الاقتصادية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومى ورفع مستوى معيشة السكان، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية بلغت نحو ٩,٧ مليار جنيه بلغت الصادرات الزراعية منها نحو مليار جنيه تمثل ١٠,٣٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية الكلية وذلك خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فى حين بلغت الواردات الكلية نحو ٢٨,٩ مليار جنيه منها ٦,٩ مليار جنيه واردات زراعية تمثل ٢٤٪ من إجمالى قيمة الوارادات الكلية وذلك خلال نفس العام، ونتيجة لذلك تعتبر مصر بلد مستورداً صافياً للغذاء حيث سجل ميزانها الغذائى التجارى عجزاً متزايد خلال الأعوام من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ كما فى جدول رقم (٤)، فقد ارتفع هذا العجز من ٢٣٦٣,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٣٢٠٨,٨ مليون دولار، ثم إلى ٥٠٥٦,٣ مليون دولار فى العامين التاليين على التوالى . أى أن هذا العجز ارتفع بمعدل سنوى ٣٥,٧٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ثم ٥٧,٦٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وقد تواصل زيادة هذا العجز حيث بلغ ١٥١٣,٩ مليون دولار فى الربع الأول فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمعدل نحو ٤٠,٤٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وتعد المعدلات المرتفعة انعكاس لعدة عوامل منها: ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، فضلاً عن زيادة الطلب المحلى على الغذاء نتيجة النمو السكانى المتزايد وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدى، وإنخفاض مرونة الطلب السعرية للمصريين على الوارادات الغذائية، وانخفاض مرونة الإنتاج المحلى للسلع الغذائية سواء بالنسبة لتزايد الأسعار أو لتزايد الطلب. هذا الأمر يستلزم العمل على تنمية الصادرات المصرية الزراعية بحيث تكون لها القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية فى ظل تحرير التجارة العالمية، بالإضافة إلى العمل على

زيادة الإنتاج المحلى بهدف الحد من الواردات، وهناك خمسة سلع غذائية أساسية (القمح، الذرة، اللحوم ومحضراتها، الألبان ومنتجاتها الشحوم والدهون والزيوت النباتية والحيوانية ومنتجاتها) مسئولة عن عجز الميزان التجارى الغذائى خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة لا تقل عن ٥٨٪ طوال هذه الفترة. وتمثل الواردات من القمح والذرة وحدهما حوالى ٤٢٪ من إجمالى الواردات من السلع الزراعية والغذائية(١٥).

جدول رقم (٤)
أهم بنود الميزان الغذائي التجاري المصري ٢٠٠٥/٢٠٠٦ـ ٢٠٠٦/٢٠٠٧ـ ٢٠٠٧/٢٠٠٨
مليون دولار

البيـــــــــــان	٢٠٠٥/٢٠٠٦			٢٠٠٦/٢٠٠٧			٢٠٠٧/٢٠٠٨		
	صادرات	واردات	فائض أو عجز	صادرات	واردات	فائض أو عجز	صادرات	واردات	فائض أو عجز
ميزان المواد الغذائية وأهمها	٣٢٦,٦	١٥٦٠	ـ١٢٣٣,٤	٦١٣,٤	٢٣٦٥,٦	ـ١٧٥٢,٢	٧٨٩,٣	٤٦١٦,٦	ـ٣٦٣٠,٣
لحوم ومحضراتها	٤	٢٤١,٩	ـ٢٣٧,٩	٦١,٧	٤٧٦,١	ـ٤١٤,٤	٢,٩	٥٠٧,٤	ـ٥٠٤,٥
اسماك ومحضراتها	٦,٨	١٠٢,٩	ـ٩٦,١	٧,٩	١٥٥,٥	ـ١٤٧,٦	١٠,٧	٢٠٤,١	ـ١٩٣,٤
البان ومنتجاتها وبيض	٢٠,٤	١٠٥,٩	ـ٨٥,٥	٣٩,٥	١٨٧,٤	ـ١٤٧,٩	٧٩,٢	٣١٨,٢	ـ٢٣٩
لحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية	١١,٩	٥٣١,٧	ـ٥١٩,٨	٨٥٨,٥	٨٥٣,٢	ـ٧٦٧,٤	١٣٤,٢	١٧٧٧,٧	ـ١٤٤٣,٥
سكر خام ومصنوعات سكرية	٥٢,٩	١٤٣,٧	ـ٩٠,٨	٩٢,١	١٣٢,٩	ـ٤٠,٨	٤٤,٣	٢٥٧,٥	ـ٢١٣,٢
ميزان الحبوب وأهمها	٣٦٠,٧	١٣٩١,٢	ـ١١٣٠,٥	٣٣٠,٩	١٧٨٧,٥	ـ١٤٥٦,٦	٣٦٤,٨	٢٧٩٠,٨	ـ٢٤٣٦
قمح	٧,٧	٨٨٧,٨	ـ٨٨٠,١	١٠	١٠٤٦,٦	ـ١٠٣٦,٦	٥٦,٢	١٦٣٦,٧	ـ١٥٨٠,٥
ذرة	١٢,٢	٣٦٢,٨	ـ٣٥٠,٦	٢٥,٥	٥٢٩,٦	ـ٥٠٤,١	٠,٣	٦٣٦,٩	ـ٦٣٦,٦
ارز	١٣٦	٢,١	١٣٣,٩	١٤٥,٨	٣٥,٧	١١٠,١	١٦١,٨	١٢,١	١٤٩,٧
حبوب وثمار زيتية	٣٧,٤	٩٠	ـ٥٢,٦	١,٩	٧٥,٧	ـ٣٣,٣	٨٤,٧	٣١٢,٥	ـ٢٣٦,٨
الميزان الغذائي الكلي	٨٥٧,٣	٢٩٥١,٢	ـ٢٣٦٣,٩	٩٤٤,٣	٤١٥٣,١	ـ٣٢٠٨,٨	١١٥٠,١	٦٢٠٧,٤	ـ٥٠٥٦,٣

source: CBE, Main Merchandise Balances: http://www.org.eg

خامسا : قدرة الموارد الزراعية على تحقيق الأمن الغذائى :

تعد الموارد الزراعية المتاحة والمحتمل استغلالها مستقبلاً بأنواعها وأحجامها وخصائصها وأنماط استغلالها من المحددات الرئيسية للأمن الغذائى باعتبارها المحدد الرئيسى لكمية وهيكل الإنتاج الزراعى والغذائى، ومن ثم فإن التعريف بحجم هذه الموارد وإنتاجيتها وأنماط استغلالها عناصر أساسية للإحاطة بإبعاد قضية الأمن الغذائى فى مصر، ويمكن النظر إلى عناصر الموارد الزراعية فيما يلى :

٥-١ الأراضى الزراعية والمساحة المنزرعة :

بلغ المتوسط السنوى لإجمالى المساحات المنزرعة خلال عام ٢٠٠٧ حوالى ٨,٤٢ مليون فدان مقابل ٨,٢٩ مليون فدان عام ٢٠٠٦، وتتوزع هذه المساحات بين المناطق المختلفة فى مصر. فتمثل الأراضى القديمة ما نسبته ٧٧,٦٪ من إجمالى مساحة الأراضى المنزرعة ويتركز معظمها ٩٢٪ داخل الوادى، بينما تمثل الأراضى الجديدة النسبة الباقية ٢٢,٤٪ ويقع الجزء الأكبر منها ٩٢٪ خارج الوادى (١٦) .

وتشير أنماط استغلال الأراضى المنزرعة خلال عام ٢٠٠٧ إلى أن المحاصيل الموسمية تشغل نحو ٧٩,٢٪ من إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة، بينما تشغل مساحة الأراضى المخصصة لزراعة المحاصيل المعمرة (الحدائق، والنخيل، وقصب السكر، البرسيم الحجازى) نحو ٢٠,٧٪ منها . وبينما تشغل المحاصيل المعمرة نحو ٣٧,٢٥ من المساحة المنزرعة بالأراضى الجديدة، فإنها لا تشغل سوى ١٥,٩٪ تقريباً من المساحة المنزرعة بالأراضى القديمة، وتوصف الزراعة (بمعيار مساحتها الأرضية) بصغر سعتها الإنتاجية حيث يبلغ متوسط مساحتها الأرضية نحو ٢,٤ فدان وتشغل المزارع التى تقل مساحتها عن خمسة افدنة نحو ٤٧,٢٪ من إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة، وهو ما قد يقف عقبة أمام الأستغلال الكفء لهذه الأراضى، ويشير تصنيف الأراضى المنزرعة إلى أنها تعد فى متوسطها العام من أراضى الدرجة الثانية من حيث جدارتها الإنتاجية، حيث تنخفض نسبة أراضى الدرجة الأولى بها، وهو ما قد يعزى إلى الكثير من العوامل التى تؤثر سلباً على

الخواص الطبيعية للتربة الزراعية مثل ارتفاع منسوب المياه السطحية، وارتفاع ملوحة الأراضى الزراعية والمياه الجوفية بها، وذلك بجانب استقطاعات الأراضى الزراعية ذات الدرجات الإنتاجية العالية بسبب التوسع العمرانى.

وتسعى خطط التنمية إلى استصلاح واستزراع ما يقرب من ٣,٤ مليون فدان فى الأراضى الصحراوية القابلة للإستصلاح بمناطق خارج الوادى، وقد بدأت هذه الخطط فى استصلاح واستزراع لبعض هذه المساحات من خلال مشروعات ترعة السلام وتوشكى وغيرها من المشروعات الأخرى بالساحل الشمالى وسيوه، إلا أن مؤشرات الإنجاز لهذه المشروعات تشير إلى عدم الوصول إلى المعدلات المستهدفة بخطط التنمية المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالبنيات الأساسية العامة والداخلية وأعمال الاستزراع، وذلك نتيجة قصور التمويل الاستثمارى وضعف أداء المستثمرين من القطاع الخاص.

٥-٢ التركيب المحصولى :

يتحدد التركيب المحصولى وفقاً لعدد من الاعتبارات الفنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على المستوى القومى أو على مستوى المنتج الفرد، وتنعكس هذه الاعتبارات بدرجات متفاوتة على الأهداف التى يسعى كل من الدولة والمنتج والفرد إلى تحقيقها من الأنشطة الزراعية، وهى أهداف لا تتطابق بالضرورة خاصة فى ظل اقتصاد السوق الذى أصبح سائداً فى مصر منذ بداية تسعينات القرن الماضى . هذا وقد انعكست محصلة ذلك على هيكل التركيب المحصولى الحالى والذى يمكن بيانه فيما يلى[١٧]:

- تستغل الأراضى الزراعية فى ثلاث مواسم زراعية هى الموسم الصيفى، والشتوى، والنيلى، لذا بلغت جملة المساحة المحصولية خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ١٥,١٩ مليون فدان مقابل ١٤,٨٣ مليون فدان فى العام السابق، وقد بلغت المساحة المحصولية بالأراضى القديمة نحو ١٢,٣٥ مليون

فدان، وبالأراضى الجديدة ٢,٨٣ مليون فدان بنسبة ٨١,٤٪، ١٨,٦٪ على التوالى .

- بلغت المساحات المنزرعة بالحاصلات الشتوية والصيفية والنيلية نحو ٦,١، ٢,٢، ٦٥, مليون فدان على التوالى، أما باقى المساحة المحصولية فيشغل برسيم التجريش منها ٠,٥ مليون فدان والباقى قدره ١,٧٤ مليون فدان تشغله الحاصلات المعمرة .
- وبالنسبة للمساحات المنزرعة بالمحاصيل الشتوية يشغل القمح نحو ٤٤,٥٪ من إجمالى هذه المساحة، يليه البرسيم (المستديم) بما يقرب من ٢٩,٩٪ من إجمالى هذه المساحة، أما مجموعات محاصيل الخضروات الشتوية (المتمثلة فى الثوم والبصل والطماطم والبطاطس والخضروات الأخرى) فبلغت نسبة إشغالها من هذا الإجمالى ما يقرب من ١٢٪، بينما بلغت نسبة المساحة المنزرعة بكل من الفول البلدى وبنجر السكر نحو ٣,٩٪ و ٤,١٪ على التوالى من نفس هذا الإجمالى وتشغل محاصيل أخرى النسبة المتبقية .
- أما بالنسبة للمساحات المنزرعة بالمحاصيل الصيفية فيشغل الأرز والذرة الشامى وأصناف الذرة الأخرى (الرفيعة والصيفية) نحو ٢٩,٨٪ و ٢٨,٧٪ و٩,٣٪ على التوالى من إجمالى هذه المساحات، ثم مجموعة محاصيل الخضر- (البصل والطماطم والبطاطس والخضروات الأخرى) بنسبة قدرها ٢١,٣٪ .

٣-٥- الإنتاج من الحاصلات الزراعية :

بالنسبة لمجموعة الحبوب وتضم كل من القمح والشعير والذرة الشامى والرفيعة والأرز كما يوضحه جدول رقم (٥)، فقد بلغ حجم الانتاج من القمح خلال عام ٢٠٠٧ نحو ٨,٣ مليون طن، وقد حققت مصر- المركز الرابع على مستوى العالم لانتاجية الفدان وهو ما يقل بنحو ١٠,٨٪ عما كان عليه فى عام ٢٠٠٦، ويرجع ذلك (فى ظل ثبات إنتاجيته التى قدرت بحوالى ٢٧ طن / فدان

خلال هذين العامين) إلى انخفاض مساحة القمح من حوالى ٣,١ مليون فدان عام ٢٠٠٦ إلى حوالى ٢,٧ مليون فدان عام ٢٠٠٧، وقد يعزى ذلك إلى انخفاض العائد للقمح من حوالى ١٨٦٣ جنيه عام ٢٠٠٦ (مؤشرات لمساحة عام ٢٠٠٧) مقارنة بحوالى ١٩٥٦ جنيه عام ٢٠٠٥ (مؤشرات لمساحة عام ٢٠٠٦)، فضلاً عن تزايد مساحة معظم الحاصلات الزراعية المنافسة للقمح فى الموسم الشتوى نتيجة لزيادة صافى عائدها الغذائى، أما محصول الأرز فقد تزايد إنتاجه من ٦,٨ مليون طن عام ٢٠٠٦ إلى حوالى ٦,٩ مليون طن عام ٢٠٠٧ نتيجة لتزايد مساحته (مع ثبات انتاجيته) بنحو ٤,٩٪ خلال هذين العامين، وهو ما يعزى إلى ما يحققه الأرز من صافى عائد فدانى مرتفع مقارنة بالعديد من الحاصلات الزراعية الصيفية الأخرى باستثناء الخضروات . وتزايد كذلك الإنتاج من الذرة الشامية من حوالى ٦,٣ مليون طن عام ٢٠٠٦ إلى حوالى ٦,٥ مليون طن عام ٢٠٠٧، ولنفس الأسباب المشار إليها بالنسبة لمحصول الأرز، إحتلت مصر المرتبة الثانية على مستوى العالم فى إنتاجية الفدان من الذرة الشامية وجاءت بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

أما مجموعة المحاصيل السكرية والتى تضم كل من قصب السكر وبنجر السكر، فقد تزايدت الكمية المنتجة منهما بنحو ٢,١٪ و ٣٩,٨٪ على التوالى خلال عام ٢٠٠٧م ومقارنة بعام ٢٠٠٦م. وترجع زيادة إنتاج بنجر السكر إلى زيادة مساحته بنحو ٣٣٪ وإنتاجيته بنسبة ٤,٨٪ خلال هذين العامين، وقد أدى ذلك لزيادة انتاج السكر المحلى من حوالى ١,٤ مليون طن عام ٢٠٠٦ إلى حوالى ١,٨ مليون طن عام ٢٠٠٧م. وقد حصلت مصر على المركز الأول فى إنتاج قصب السكر على مستوى العالم.

وبالنسبة لمجموعة محاصيل البذور الزيتية، فما زال الإنتاج المحلى من البذور الزيتية ضعيفاً للغاية بالمقارنة بالاحتياجات المحلية منها حيث لم يتعد ٣٧,٢ و٢٩,١ و٢٥,٦ الف طن على التوالى من بذور السمسم وعباد الشمس وفول

الصويا، رغم تزايد مساحة كل من محصول السمسم وفول الصويا ويرجع السبب الرئيسى لضعف الإنتاج إلى كون هذه المحاصيل تأتى فى ذيل قائمة المحاصيل الصيفية من حيث العائد الفدانى منها مما يحد من إقبال المزارعين على زراعتها .

إما محاصيل البقوليات، فيعد الفول الجاف والعدس من أهم حاصلات تلك المجموعة، وقد زاد إنتاجهما خلال عام ٢٠٠٧ حيث بلغ ٣٢٥، ١٠٣ ألف طن على التوالى، مقابل ٣١٥ و ١٠١ ألف طن عام ٢٠٠٦، ورغم ما حققه هذين المحصولين، وخاصة العدس، من صافى عائد فدانى متدن، بالمقارنة بالمحاصيل الشتوية الأخرى، إلا أن مساحتهما تزايدت خلال العامين المذكورين بما يقرب من ٢٠٪ .

جدول رقم (٥)
مساحة وإنتاجية وإنتاج اهم السلع الغذائية للمجموعات النباتية
٢٠٠٤_٢٠٠٧

البيان	٢٠٠٤ / ٢٠٠٥			٢٠٠٦			٢٠٠٧		
	المساحة (الف/ فدان)	الإنتاجية (طن/ فدان)	الإنتاج (الف طن)	المساحة (الف/ فدان)	الإنتاجية (طن/ فدان)	الإنتاج (الف طن)	المساحة (الف/ فدان)	الإنتاجية (طن/ فدان)	الإنتاج (الف طن)
القمح	٢٧٩٤,٨	٢,٧	٧٦٥٩	٣٠٦٣,١	٢,٧	٨٢٧٤	٢٧١٥	٢,٧	٧٣٧٩
الذرة الشامى	٢٠٦٦,٦	٣,٤	٦٩٦٧	١٨١٢,٤	٣,٥	٦٣٤٢,٤	١٨٤٦,٧	٣,٥	٦٤٦٣,٥
الأرز	١٤٩٨,٢	٤,٢	٦٢٣٩	١٥٩٦	٤,٢	٦٧٥٥	١٦٧٥	٤,١	٦٨٧٧
قصب السكر	٣٢١,٥	٥٠,٦	١٦٢٧٤	٣٢٦,٩	٥٠,٩	١٦٦٥٦	٣٣٥,١	٥٠,٨	١٧٠١٤
بنجر السكر	١٥٤,٢	٢٠,٤	٣١٤٥	١٨٦,٤	٢٠,٩	٣٩٠٥	٢٤٨,٣	٢١,٩	٥٤٥٨
بذور السمسم	٦٩	٠,٥	٣٧,٢	٧٥,٥	٠,٥	٣٧	٧٦,٢	٠,٥	٣٧,٢
عباد الشمس	٤١,٤	١	٤٠,٩	٣٧,٢	١	٣٧,٨	٢٨,٢	١	٢٩,١
فول الصويا	٣٥	١,٢	٤٧,٢	١٧,٨	١,٣	٢٣	١٨,٥	١,٤	٢٥,٦
فول سودانى	١٤٦,٤	١,٣	١٩٥,٧	١٣٢,٣	١,٤	١٨٠	١٥٥,٤	١,٤	١٨٥
الفول البلدى	٢١٩,٤	١,٤	٣٠٦,١	١٧٥	١,٤	٣١٥	٢١١,٩	١,٤	٢٢٥
العدس	٣,١	٠,٧	٢,٣	١,٥	٠,٧	١,١	١,٨	٠,٧	١,٣
البطاطس	٢٤٣	١٠,٤	٢٥٢٣	٢٤٩,٩	١٠	٢٥٥٠,١	٢٤٩,٩	١٠,٤	٢٦٠٠
الطماطم	٤٦٤,٢	١٦,٤	٧٦٢٠	٤٦٦,٥	١٦,٤	٧٦٥٠	٤٦١,٧	١٦,٤	٧٥٥٠
البصل	٨٥,٢	١٢,٩	١٠٩٩	٩٣,١	١٣,٤	١٢٠١,٧	١٢١,٦	١٣,٥	١٦٤٢
البرتقال	٢٠٣,٧	٨,٩	١٨٢٠	٢٠٩,٤	٨,٦	١٨٠١	٢٠٢,٣	٨,٩	١٨٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: www.Fao.Faostat.org

وبالنسبة لمجموعة الخضر والفاكهة، فقد بلغ الإنتاج من البطاطس والطماطم والبصل نحو ٢,٦ و ٧,٦ و ١,٦ مليون طن على التوالى عام ٢٠٠٧، أما الإنتاج من البرتقال فقد بلغ ١,٨ مليون طن خلال نفس العام . ويأتى محصول الطماطم ثم محصول البطاطس فى مقدمة المحاصيل الصيفية والنيلية من حيث صافى عائد الفدان من كل منها، وبنفس المعيار يأتى محصول الطماطم أيضاً فى مقدمة المحاصيل الموسمية الشتوية .

٤ـ٥ الإنتاج الحيوانى :

تعد اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والبيض والألبان ومنتجاتها من أهم

سلع مجموعة الإنتاج الغذائى الحيوانى، وقد شهد حجم الإنتاج المحلى من هذه السلع استقراراً نسبياً خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ .

٥.٥ الموارد المائية :

قدرت الموارد المائية المتاحة لمصر من مختلف المصادر (المتجددة: نهر النيل ـ المياه الجوفية ـ مياه الأمطار والسيول، وغير المتجددة : مياه الصرف الصحى الزراعى المعاد تدويرها ـ مياه الصرف الصحى المعالجة ـ مياه البحار) خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنحو ٧٠ مليار م^{٣} فيها حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار م^{٣} سنوياً وتمثل نحو ٧٩,٣٪ من اجمالى المياه المتاحة . أما بالنسبة لاستخدامات المياه المتاحة فقد قدر المستخدم منها لأغراض الزراعة خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنحو ٥٩,٩ مليار متر مكعب تمثل نحو ٨٥,٦٪ من إجمالى المتاح. وتشير المقارنة بين الموارد المائية المتاحة واستخدامها إلى تقارب الاستهلاك مع المتاح، فإن مياه الرى تعد فى حكم العامل المحدد للتوسع المستقبلى فى الزراعة (حيث توجد فرص أكبر لإستصلاح الأراضى بينما تعد المياه محدداً رئيسياً لإستزراعها)، وتزداد حدة هذا العامل أمام تزايد الحاجة إلى مياه الشرب والاستهلاك المنزلى مع التزايد السكانى وتوقع زيادة الاستهلاك فى أغراض الصناعة مستقبلاً، وهو ما قد يعنى تناقص الفائض المتاح لأغراض التوسع فى الزراعة، والذى يعد عقبة أمام تحقيق الأمن الغذائى. ولذلك تزداد الحاجة إلى استخدام أساليب ووسائل تمكنه من ترشيد استخدامات المياه وتقليل الفاقد سواء فى مجال الزراعة أو مجالات الصناعة والاستهلاك المنزلى، ولا تعد محدودية المياة اللازمة للتوسع الزراعى هى العقبة الوحيدة أمام تحقيق الأمن الغذائى فى مصر، فإن تلوث مياه نهر النيل تعتبر أكثر خطوره لأن الملوثات تنتقل من سطح إلى آخر من خلال نظام الرى والصرف، وقد تعرض نهر النيل إلى تلوث خطير نتيجة التوسع فى المشروعات الصناعية والزراعية والحضرية مما ينتج عنه آثار مدمرة بالثروة السمكية وتلوث الإنتاج النباتى والحيوانى، وإنتشار كثير من الأمراض المدمرة لصحة الإنسان وقدراته على العمل

والإنتاج مما يعنى تراجع معدلات الأمان فيما يتناوله الإنسان المصرى من غذاء وما يشربه من مياه، وهذا الأمان من أهم عناصر الأمن الغذائى .

❁ ❁ ❁

سادسا: الإنكشاف الغذائى فى مصر :

معنى الانكشاف الغذائى هو انخفاض المتاح من الغذاء وزيادة الإستيراد والتبعية الغذائية للخارج، وهناك ثلاثة أسباب تهدد بتزايد الإنكشاف الغذائى فى معظم الدول النامية ومنها مصر أهمها: ١- ارتفاع اسعار الغذاء والطاقة عالمياً. ٢-ضعف أو نقص الاستثمارات فى القطاع الزراعى الغذائى . ٣- قوة الشركات العاملة فى الأسواق الزراعية العالمية وتمتعها بنفوذ إحتكارى، كل هذه الأسباب تؤدى إلى تزايد الإنكشاف الغذائى، وقد ارتفع نسبة الإنكشاف الغذائى للدول العربية بأكثر من ٥٠٪ وارتفعت واردات المنطقة من الأغذية بنحو ٧٠ مليار دولار سنوياً(١٨).

ويمكن تصور حجم الإنكشاف الغذائى لأى دولة من خلال التعرف على مقدار المتاح من الغذاء وحجم الإكتفاء الذاتى من أهم السلع الزراعية ومدى توافر البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية كما يتضح فيما يلى :

١-٦ المتاح للاستهلاك والاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية :

على الرغم من زيادة إنتاج معظم الحاصلات الزراعية خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، إلا أن المستوى الحالى لإنتاج معظم السلع الزراعية الغذائية مازال لا يفى بتلبية الاحتياجات الغذائية منها مما يترتب عليه الاعتماد على الإستيراد لتوفير هذه الاحتياجات، ونظراً لإتساع الفجوة ما بين الاحتياجات والمتاح من الإنتاج المحلى فقد تزايد حجم الواردات من العديد من السلع الغذائية التى تزايد الإنتاج المحلى منها وتشير البيانات (١٩) أن معدل النمو فى عام ٢٠٠٧ لأهم السلع الغذائية كالتالى : اللحوم ٣٠,٢٪، الزيوت النباتية ٢٢,١٪، الذرة الشامية ١٨,٧٪،

الألبان ١٢,٢٪، القمح ١,٦٪ أما حجم الواردات فقد بلغت ٥,٩ ألف من القمح، ٤,٤٧ ألف من الذرة الشامية ١,٢ ألف طن للزيوت النباتية، وبالمثل للألبان، أما اللحوم الحمراء ٠,٢ الف طن أما الكميات المتاحة للاستهلاك الكلى من أهم السلع الغذائية (وهى تساوى الكمية المنتجة مضاف إليها الواردات وفرق المخزون ومخصوم منها الصادرات) فى عام ٢٠٠٨ من القمح والذرة والشامى والأرز والزيوت النباتية والسكر قد بلغ ١٣,٣، ١٠,٩، ٥,٧، ١,٥، ٢,١ مليون طن على التوالى كما يتضح من جدول رقم (٦)، بينما بلغ المتاح للاستهلاك من العدس نحو ٧٠ ألف طن ومن الفول الجاف ٥٦٣ ألف طن. ويوجد تفاوت كبير فى نسب الاكتفاء الذاتى (نسبة الإنتاج المحلى إلى إجمالى الاستهلاك) من السلع الغذائية حيث تحققت أدنى نسب للأكتفاء الذاتى فى العدس ١,٨٪ والزيوت النباتية ١٥,٣٪، يلى ذلك القمح والفول والذرة الشامى حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى منها ٥٥,٥٪ و ٥٧,٧٪ و ٥٩,١٪ على التوالى. بينما تراوحت نسب الاكتفاء الذاتى اللحوم الحمراء والأسماك واللبان ومنتجاتها بين ٨٦,٨٪ و٨٤,٩٪ و ٨١,٤٪ على التوالى، أما أعلى نسب الاكتفاء الذاتى فكانت من نصيب محصول الأرز ١٢١,٥٪ يليه البرتقال ١١٧,٨٪، ثم الطماطم والبصل والتى تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتى منهما بين ١٠٠,١٪ و ١١٣,٨٪، أما اللحوم البيضاء والبيض فقد حقق الإنتاج منها اكتفاء ذاتياً بنسبة ١٠٠٪ تقريباً .

- وصل متوسط نسبة الإكتفاء الذاتى الغذائى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كما فى جدول (٦) إلى نحو ٨٦,٥٪، وتشير تقديرات الإنتاج والاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية لعام ٢٠٠٧ إلى عجز فى الإنتاج المحلى لعديد من السلع الغذائية بلغ ٤٤,٥٪، ٤٠,٩٪ فى حالة كل من القمح والذرة الشامى على الترتيب، كما يقدر هذا العجز بنحو ٤٢,٣٪ و ٩٥,٢٪ لكل من الفول البلدى والعدس، ووصل إلى ما نسبته ٨٤,٧٪، ١١,٤٪ فى حالة كل من الزيوت النباتية والسكر، وهكذا فإن نسبة لا يستهان بها من الأغذية يتم استيرادها من الخارج، الأمر الذى يعنى

ارتفاع نسبة اعتماد مصر على السوق العالمية فى توفير جانب كبير من احتياجاتها الغذائية، وهو ما يهدد الأمن الغذائى المصرى خاصة فى حالة أزمات الغذاء العالمية وما تعنيه عادة من ارتفاع فاتورة استيراد ودعم الغذاء .

تعكس بيانات متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية إلى حد كبير النمط الغذائى السائد فى مصر، حيث مازال هذا النمط يعتمد بصورة كبيرة على القمح، كما يشير إلى ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه إلى نحو ١٢٨ كجم / سنوياً، فى مقابل ٥١,٥ كجم / سنوياً من الأرز، ٢٠,٣ كجم / سنوياً من البطاطس وهما يعدان من البدائل الغذائية للقمح.

جدول رقم (٦)

المتاح الكلى للإستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتى ومتوسط نصيب الفرد من اهم سلع المجموعات الغذائية النباتية والحيوانية (٢٠٠٧/٢٠٠٨)

البيـــان	المتاح الكلى للإستهلاك (الف طن)		نسب الاكتفاء الذاتى ٪		الغذاء الصافى للإنسان (الف طن)		متوسط نصيب الفرد كجم	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القمح	١٤٠٩٠,٢	١٣٢٨٩	٥٨,٧	٥٥,٥	١٠٠٦٤	٩٤٣١,٣	١٣٩,٨	١٢٨,٣
الذرة الشامى	١٠١١١,٦	١٠٩٣٦	٦٢,٧	٥٩,١	٣٨٤٢,٣	٤٦٢٢,٢	٥٣,٤	٦٢,٩
الأرز	٥٧٧٦,٢	٥٦٥٩,٨	١١٦,٩	١٢١,٥	٣٨٧٠,٤	٣٧٨٩	٥٣,٧	٥١,٥
الزيوت النباتية	١١٦١,٣	١٥٢٣,٣	١٨,٨	١٥,٣	١١٦١,٣	١٥٢٣,٣	١٦,١	٢٠,٧
الفول الجاف	٧٦٢,٢١	٥٦٣,٥	٤١,٣	٥٧,٧	٥٨٩,٢	٤٠٠,٤٣	٨,٢	٥,٤
العدس	٧٧,٠٨	٧٠,٤	١,٤	١,٨	٧٣,٣٢	٦٦,٩١	١	٠,٩
البطاطس	٢٢٤,٠١	٢٢٦٩,٥	١١٣,٨	١١٤,٦	١٤٦٦,٢	١٤٩٢,٧	٢٠,٤	٢٠,٣
الطماطم	٧٦٤٣,٣١	٧٥٤٢,٩	١٠٠,١	١٠٠,١	٥٥٠٥,٧	٥٤٢٢,٣	٧٦,٥	٧٣,٧
البصل	٩٩٧,٨	١٤٤٣,١	١٢٠,٤	١١٣,٨	٨١٨,٢١	١٢٣٢,٣	١١,٤	١٦,٨
البرتقال	١٥١٨,٣	١٥٢٨,٤	١١٨,٦	١١٧,٨	٩١٧,٩١	٩٢٤,٩٨	١٢,٧	١٢,٦
سكر (مكرر)	١٦٦٨,٦	٢١٠٤	٨٣,٩	٨٨,٦	١٦٦٨,٦	٢١٠٤	٢٣,٢	٢٨,٦
لحوم حمراء	١٥٩٣,٨	١٦٤٥,٢	٨٩,٥	٨٦,٨	١١٩٥,٤	١٢٣٣,٩	١٦,٦	١٦,٨
لحوم بيضاء	٦٦٤,٩٩	٦٦٥,٥٨	١٠٠	١٠٠	٥٦٥,٧٤	٥٦٥,٧٤	٧,٨	٧,٧
اسماك	١٠٦٧,٨٣	١٠٦٦,١	٨١,٨	٨٤,٩	٩٦١,٠٥	٩٥٩,٤٩	١٣,٣	١٣,١
بيض	٢٣٩,٧٥	٢٣٩,٧٥	١٠٠,١	١٠٠,١	١٨٤,٩٨	١٨٤,٩٨	٢,٦	٢,٥
البان ومنتجاتها	٥٤٨٦,٣	٥٦٦٢,٨	٨٣,١	٨١,٤	٥٤٨٦,٣	٥٦٦٢,٨	٧٦,٢	٧٧

- الغذاء الصافى للإنسان عبارة عن المتاح الكلى للاستهلاك مخصوم منه استخدامات الأعلاف، والصناعة، والتقاوى، والفاقد، مضروب فى معاملات الاستخراج الخاصة بكل سلعة .

* المصدر : جمع وحسبت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، مؤشرات الاحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

www.Fao.Faostat.Org

كما أن النمط الغذائى المصرى مازال يعتمد على اللحوم الحمراء أكثر منها على اللحوم البيضاء حيث يصل متوسط استهلاكه السنوى من الأولى ١٦,٨ كجم إلى أكثر من ضعف استهلاكه من الثانية ٧,٧ كجم، كما أن متوسط استهلاكه الحالى من السكر مازال مرتفعاً حيث يصل إلى نحو ٢٨,٦ كجم / سنة .

تخلص من ذلك ان مصر تحقق اكتفاء ذاتياً فى السلع الغذائية التى عليها طلب فعال المدعم بالقوة الشرائية، وان السوق المصرى لا يستجيب لاحتياجات من

يفتقرون إلى القوة الشرائية اللازمة لتمويل هذه الاحتياجات إلى طلب فعال مثلها فى ذلك مثل بقية الدول العربية، وذلك كما يشير إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩م[٢٠].

٢ـ٦ مدى توافر البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية:

يستلزم قيام الأسواق الزراعية بوظائفها الحيوية فى تحقيق التوافق الزمنى والمكانى بين عرض وطلب المنتجات الزراعية الغذائية (مما يعد متطلباً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائى) توفير الظروف والشروط التى تسمح بوجود التكامل الداخلى بين حلقات التسويق المختلفة للسلع الزراعية، وضبط آليات السوق للعمل بتناسق. وهذه الشروط أو الظروف هى ما يطلق عليها البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية، وأهم عناصرها: الطرق ووسائل النقل ـ المخازن والمستودعات ـ محطات الفرز والتدريج ـ الصناعات الغذائية المستخدمة للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ـ صناعات تجهيز وتبريد المواد الغذائية ومستودعات حفظها ـ صناعات التعبئة والتغليف ـ مصادر التمويل ـ نظام للمعلومات عن الحاضر وتوقعات المستقبل ـ تشريعات وقوانين وإجراءات مناسبة. ويجب أن يتوفر فى هذه العناصر معايير كفاية الطاقة الإستيعابية والإتاحة، والتناسب مع طبيعة المدخلات وإحتياجات السوق، وجودة الأداء خاصة بالحفاظ على القيم الغذائية للمنتجات والهبوط بالفاقد والتالف لأدنى حد ممكن، مع عدم تجاوز التكلفة الحدود الاقتصادية التى تشتمل على هامش الربح العادى.

وبالنسبة للأسواق المصرية للسلع الزراعية فتشير إلى ما يلى:

- وجود شبكة جديدة من الطرق، تربط بين مناطق الإنتاج والأسواق وما بين الأسواق الزراعية على مختلف مواقعها ومستوياتها، بلغت أطوالها فى عام ٢٠٠٧ نحو ٧٦,٩ ألف كيلو متر (٨٠٪ منها طرق إسفلتية)، بالإضافة إلى شبكة للنقل بالسكك الحديدية تبلغ أطوالها ٥,١ ألف كم. ويعمل على شبكة الطرق عدد من

وسائل النقل يقدر بما يقرب من ٧٠٥,٥ ألف شاحنة و٦١ ألف مقطورة . ومن ثم فإن شبكة الطرق ووسائل النقل الحالية لا تعد قيداً على التنمية الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعى فى الوقت الحاضر والمستقبل متوسط المدى.

- وجود رصيد كاف من مخازن وصوامع أو مستودعات تخزين الحبوب والبذور الزيتية والأقطان، إلا أن هذا الرصيد تسود به الوسائل التقليدية، خاصة فى مرحلة تجميع هذه المنتجات من المزارع وقبل النقل إلى منشآت تصنيعها (التى يتواجد بها صوامع مجهزة للتخزين) حيث يتم تخزينها فى مستودعات لا تتوفر لها المواصفات الجيدة، فيحدث فاقد منها فى مرحلة التخزين مما يرفع من تكلفة تخزينها وتسويقها .
- وجود منشآت حفظ وتبريد وتجميد المنتجات الزراعية بسعة استيعابية كافية للكميات المتداولة منها حالياً مع وجود طاقات معطلة أو غير مستغلة فى هذه المنشآت فى ظل النظم التقليدية الحالية لتسويق هذه المنتجات، وفى ظل عدم تناسب توزيع هذه المنشآت بين المحافظات مع المساهمة النسبية لكل منها فى الإنتاج الزراعى وخاصة من الخضر والفاكهة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هذه السعة الإستيعابية مازالت محدودة مقارنة بحجم الإنتاج الفعلى خاصة من الخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية، فلا تتعدى نسبة استغلال الطاقة المتاحة فى التبريد والتجميد والتخزين ٥,٦٪ فقط من إنتاج الخضروات والفاكهة.
- وجود عدد من محطات فرز وتدريج محاصيل الخضروات والفاكهة (٨٤ محطة موزعة على ١٠ محافظات مع تركز الجانب الأكبر منها فى محافظات البحيرة والشرقية والمنوفية) وبطاقة إنتاجية كلية محدودة (حوالى ٩٦١ ألف طن). وتعد هذه الطاقة هامشية بالنسبة لحجم الإنتاج السنوى من هذه المحاصيل (٣,٩٥٪

فقط من إجمالى إنتاج الجمهورية من الخضروات والفاكهة)، ومع ذلك فهذه المحطات بها فى مجموعها طاقة إنتاجية غير مستغلة تبلغ ٣٧,٤٪.

- وجود أعداد كافية من منشآت تجهيز وإعداد وتصنيع المنتجات والمحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية والداجنة، حيث بلغ عدد المنشآت المشتغلة فى تصنيع المنتجات الغذائية بمفردها خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ نحو ٤٨ ألف منشآة. ولا تشكل الطاقات الإنتاجية المتاحة بهذه المنشآت قيداً على التوسعات فى الإنتاج الزراعى. وإن كانت الحاجة إلى تطوير بعض هذه المنشآت مازالت قائمة إما بغرض إنتاج سلعة غذائية آمنة (كما فى حالة مجازر الماشية التقليدية)، أو لرفع الكفاءة التسويقية للبعض الآخر من هذه المنتجات (كما فى حالة المجازر الآلية). كذلك من الملاحظ عدم تناسب توزيع هذه المنشآت (بالقطاع المنظم) فيما بين المحافظات المختلفة مع المساهمة النسبية لكل منها فى إنتاج المحاصيل الزراعية الخام، وهو ما يشير إلى احتمالات كبيرة لارتفاع تكاليف نقل المحاصيل الخام من مواطن إنتاجها إلى مواطن تجهيزها وتصنيعها، إلى جانب ما قد يوجد من فاقد بها فى مرحلة النقل مما يزيد من الفوارق السعرية بين مراكز الإنتاج، والتصنيع، واستهلاك هذه المحاصيل .
- وجود منشآت كافية لتصنيع المدخلات الزراعية من أسمدة (١١ منشأة) ومبيدات كيماوية زراعية (٦ منشآت)، ولا يسجل واقع السوق الزراعية المصرية قصوراً فى توفير احتياجات قطاع الزراعة من هذه المدخلات (إما من خلال الإنتاج المحلى أو الاستيراد)، وإن كانت المشاكل التى تواجه تسويق البعض من هذه المدخلات (وخاصة الأسمدة الكيماوية) تكمن فى النظام الإدارى والسياسات المتبعة لتوزيعها. وهناك كذلك عدد كاف من مصنع أعلاف الماشية (١٢٠ مصنعاً) وأعلاف الدواجن (٢٠٣ مصنعاً) وبها فائض فى الطاقات المتاحة (٢٦٪ بالنسبة لأعلاف الدواجن، و٧٢٪ بالنسبة لأعلاف

الماشية)، ولكن جهود توفير المدخلات اللازمة لهذه المصانع مازالت قاصرة، ولم تصل إلى الاستيعاب الكامل لكثير من المصادر المحلية الممكنة (مثل المخلفات الزراعية كالتبن وقش الأرز، وفضلات الغذاء المنزلية، وغيرها).

- وبالنسبة للإنتاج الحيوانى والداجنى هناك عدد كاف من المجازر التقليدية (السلخانات) للماشية فى كل مدن الجمهورية، إلا أن أغلبها لا تتوافر به التسهيلات اللازمة لتجهيز اللحوم للاستهلاك بالجودة المطلوبة . وبالنسبة للمجازر الآلية فيتواجد منها ١١ مجزراً للماشية تتركز فى خمس محافظات فقط، وتبلغ الطاقة المستغلة فيها ٤٤,٥٪ . أما بالنسبة للمجازر الآلية للدواجن فتعد أكثر عدداً وانتشاراً حيث يتواجد منها ٣٦ مجزراً تعمل بنحو ٢٦,٦٪ من طاقتها الكلية، وتتوزع هذه المجازر بين ١٣ محافظة.
- ضعف الهيكل الهرمى لأسواق بعض المحاصيل الزراعية، فهناك ضعف فى فاعلية أسواق الجملة لمحاصيل الحبوب ومحاصيل البذور البقولية والزيتية، وتشتت فى أسواق التجزئة للخضروات والفاكهة، مما يصعب معه وجود تجمع تنافسى كبير بين التجار لصالح تحقيق الأسعار العادلة لطرفى التعامل فى هذه السوق (التاجر والمستهلك)، كما يصعب معه تجميع المعلومات حول هذه السوق.
- وفى مجال الائتمان هناك فروع لبنك الائتمان الزراعى فى جميع المراكز الإدارية، فضلاً عن وجود مندوبيات لهذه الفروع على مستوى بعض القرى، مما يمكن معه القول بأن مصادر الائتمان لا تشكل قيداً على تطوير البنية الأساسية للأسواق المحلية الزراعية، وحيث يوجد قيد من ناحية الائتمان فمرجعه إلى السياسة الائتمانية ذاتها وليس غياب هذه المصادر .
- قصور نظام المعلومات السوقية، حيث لا يشمل جميع السلع الزراعية الرئيسية، أو أسعار كل من المنتج والمستهلك فى المناطق المختلفة للتوزيع، أو تكاليف

النقل من مراكز الإنتاج إلى الأسواق المختلفة، أو الكميات المتداولة من السلع الزراعية.

- وجود الأوزان المعيارية المعروفة والمتعارف عليها بين الأطراف المتعاملة فى أسواق السلع الزراعية، باستثناء قاعدة البناء الهرمى لأسواق الماشية (حيث البيع والشراء بالمناظرة من المشترى ودون أوزان) مما ينشأ معه انحراف الأسعار المتفق عليها عن قيمتها الحقيقية.
- غياب مواصفات الجودة للمتداول فى الأسواق من محاصيل الفاكهة والخضروات، وغياب المعرفة الكاملة بما هو متواجد منها فى حالة المحاصيل الزراعية الأخرى من حبوب، وبذور زيتية، وبقوليات، ويترتب على ذلك وجود فروق سعرية كبيرة فيما بين المراحل التسويقية المختلفة ولغير صالح المنتج الزراعى والمستهلك النهائى.

ورغم أن هذا التوصيف للبنية الأساسية للأسواق المحلية الزراعية يكشف عن تواجدها بطاقات استيعابية تمكن من تدفق السلع الزراعية من مراكز إنتاجها إلى مراكز استهلاكها دون اختناقات، إلا أن الأخذ بنظام آليات السوق الحرة فى تسويق وتسعير المنتجات الزراعية، يكشف عن ضعف أداء هذه الأسواق فى تحقيق الأسعار العادلة للأطراف المتعاملة من منتجين، ووسطاء، ومستهلكين، فضلاً عن الفاقد فى كثير من السلع المتداولة فى مراحل التسويق المختلفة . وهذا الأداء المتواضع يمكن تفسيره بجوانب القصور فى توصيف البنية الأساسية لهذه الأسواق فى مصر، بالإضافة إلى ضعف فاعلية الضوابط والتشريعات الحاكمة لتسيير عمل هذه الأسواق واستقرارها، علاوة على كبر حجم الواردات من عدد من السلع الأساسية مع إرتفاع وزنها النسبى فى إجمالى المعروض من هذه السلع بالأسواق وقلة أعداد المستوردين وتمتعهم بدرجة كبيرة من الاحتكار بممارساته الضارة .

❁ ❁ ❁

سابعا: أسباب المشكلة الغذائية :

يعانى قطاع الزراعة من عدة مشكلات ومعوقات ساهمت فى انخفاض مستوى أداء القطاع مما أدى إلى وجود لمشكلة الغذائية التى تمثل أهم أسبابها فيما يلى:

٧-١ إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية :

وفقاً لمؤشرات منظمة الفاو (جدول رقم ٧) تحركت الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية نحو مستويات عالية وقياسية خلال العامين الأخيرين، مما أدى إلى الحديث عن أزمة عالمية فى الغذاء . ففى عام ٢٠٠٨ بلغ متوسط المؤشر المجمع للفاو لأسعار الأغذية ١٥٦ نقطة، بزيادة ٢٣٪ عن ٢٠٠٦ و ٣٤٪ عن ٢٠٠٥.

جدول رقم (٧)

تطور مؤشرات منظمة الفاو لأسعار السلع الغذائية من ٢٠٠٥-٢٠٠٨

السنوات/ الشهور	مؤشر اسعار الأغذية	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت والدهون	السكر
٢٠٠٥	١١٧	١٢١	١٤٥	١٠٥	١٠٩	١٢٧
٢٠٠٧	١٢٧	١١٥	١٣٨	١٢٣	١١٧	١٩٠
٢٠٠٨	١٥٦	١٢١	٢٤٧	١٦٩	١٧٤	١٢٩
يوليو ٢٠٠٧	١٥٥	١٢٠	٢٧٧	١٥٧	١٧٥	١٣١
يوليو ٢٠٠٨	٢١٩	١٤٤	٢٦٣	٢٧٣	٢٩٢	١٥٦
يوليو ٢٠٠٨	٢١٣	١٤٤	٢٦٥	٢٥٦	٢٧٤	١٨٣

Source: FAO, (2009) «World Food Situation: Food Price Indices», August.

وقد شهد المؤشر أعلى قيمة له فى يونيو ٢٠٠٨، حيث بلغ ٢١٩ نقطة، وخلال نفس الفترة ارتفعت مؤشرات الأسعار الفرعية لمعظم السلع الغذائية الرئيسية باستثناء السكر . وأظهر المؤشر المجمع، والمؤشرات الفرعية، لأسعار معظم السلع الغذائية، ميلاً إلى الإنخفاض منذ يونيو ٢٠٠٨ باستثناء كل من السكر ومجموعة اللحوم الحيوانية والداجنة .

٧-١-١ : العوامل المؤثرة على الأسعار العالمية للسلع الغذائية :

هناك عوامل هيكلية تؤثر على الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وهى تنقسم إلى عوامل مؤقتة وعوامل طويلة الأجل. بالنسبة للعوامل المؤقتة، نجد ان الأسواق

العالمية للسلع الغذائية تتسم بالضيق حيث تنخفض نسبة التجارة إلى الإنتاج فعلى سبيل المثال لا تزيد نسبة التجارة إلى إنتاج فول الصويا والقمح عن ٣١٪، و١٨,٥٪ على الترتيب، وتصل إلى ٧٪ فى الأرز. كما ساهم سوء الأحوال المناخية فى تراجع المساحة المزروعة والإنتاجية لكثير من المحاصيل على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال تراجعت المساحة المزروعة والإنتاجية لكثير من المحاصيل على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال تراجعت المساحة المزروعة من القمح بما يقرب من ٥ مليون هكتار ما بين عامى ٢٠٠٥-٢٠٠٦ نتيجة لسوء الأحوال المناخية فى مجموعة من الدول الرئيسية المنتجة للقمح، مثل الأرجنتين واستراليا وروسيا، مما أدى إلى تراجع الإنتاج العالمى للقمح، وارتفاع أسعاره العالمية إلى مستويات غير مسبوقة . وتعتبر مصر من المناطق المعرضة لمخاطر غرق أجزاء من الدلتا نتيجة ارتفاع منسوب سطح البحر حيث يتوقع أن تغمر مساحة ٢٠٠٠كم مربع من الدلتا فى حال زيادة منسوب سطح البحر المتوسط بمقدار متر واحد نصفها من الأراضى الزراعية الخصبة، وبالتالى يتوقع حدوث تغير بالسالب بحلول عام ٢٠٥٠ فى عوائد كل من القمح والذرة والشعير والأرز وفول الصويا[٢١].

أما العوامل طويلة الأجل فارتبطت بتصاعد أسعار النفط العالمية منذ عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوى. وعزز هذا الاتجاه مساندة حكومات أمريكا الشمالية والجنوبية لتطوير صناعة الوقود الحيوى مما ساهم فى مزيد من ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية المستخدمة فى إنتاجه.

وتؤكد بعض الدراسات وجود ارتباط حقيقى بين أسعار السلع الغذائية المختلفة [٢٢]، وذلك ما يوضحه جدول (٨). ومن أهم أسباب ذلك عمليات الإحلال بين المحاصيل الزراعية لتوفير خامات إنتاج الوقود الحيوى . وكمثال يحول المزارعون حالياً فى البرازيل ٥٠٪ من محصول قصب السكر إلى إيثانول و ٥٠٪ الأخرى إلى سكر، والمستهدف الوصول بهاتين النسبتين إلى ٦٠٪ و٤٠٪ على

الترتيب . كما أن استخدام بدائل للسكر فى كثير من المنتجات يزيد طلب سلع مثل الفواكه والعسل، وجذور بعض الخضروات مثل البطاطا والبصل والجزر مما يولد ضغوطاً لارتفاع أسعارها.

جدول رقم (٨)
معاملات الارتباط بين أسعار المحاصيل المستخدمة فى إنتاج الوقود الحيوى ١٩٦٠-٢٠٠٦

النوع	السكر	الذرة	فول الصويا	زيت النخيل	القمح
السكر	١,٠٠				
الذرة	٠,٦٠	١,٠٠			
فول الصويا	٠,٥٥	٠,٩٢	١,٠٠		
زيت النخيل	٠,٥٦	٠,٩٠	٠,٨٧	١,٠٠	
القمح	٠,٦٩	٠,٩٤	٠,٩١	٠,٨٥	١,٠٠

Source : ESMAP (2007), Considering Trade policies for liquid Bio-fuels

كما قامت الولايات المتحدة بزيادة كميات إنتاجها من الإيثانول من ٧,٥ مليار جالون عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦ مليار جالون عام ٢٠٠٧، فزادت مساحة الذرة فى الولايات المتحدة على حساب مساحة فول الصويا . وقد تفاقمت حدة ارتفاع الأسعار العالمية لهذين المحصولين لعدم قدرة الأرجنتين والبرازيل على تعويض انخفاض الفائض العالمى القابل للتصدير من فول الصويا، وذلك لاتجاههما إلى استخدامه فى إنتاج البيوديزل. كما أن ارتفاع معدلات النمو فى بعض الدول النامية الرئيسية مثل الهند والصين، أدى إلى زيادة معدلات استهلاك السلع الغذائية، مع تعديل سلة الغذاء لتتجه أكثر نحو السلع ذات القيمة الغذائية المرتفعة، فضلاً عن تزايد الطلب على الحبوب للاستهلاك النهائى ولاستخدامها كأعلاف للإنتاج الحيوانى، مما ترتب عليه حدوث انخفاض ملموس فى مستويات المخزون العالمى للسلع الزراعية الأساسية .

ومن أهم تداعيات الأزمة العالمية للغذاء الزيادة كبيرة فى فواتير الأغذية المستوردة والتى زادت عن ٢٥٪ على مستوى العالم خلال عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

(جدول٩) وكذلك زيادة عدد الدول المتضررة من آثار أزمة الغذاء والتى بلغت ٣٨ دولة.

جدول رقم (٩)
فاتورة الغذاء العالمى (٢٠٠٧-٢٠٠٨) مليار دولار أمريكى

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	معدل الزيادة ٪
إجمالى الغذاء	٨٢٠٤٦٦	١٠٣٥٣٨٢	٪٢٦,٢٠
الحبوب	٢٧٤٤٦٣	٣٨٢٠٨٦	٪٣٩,٢٠
الزيوت	١١٦٨٧٣	١٨٦٠٨٦	٪٥٩,٢٠
منتجات الالبان	٨٣٨٠٥	٨٥٠٤١	٪١,٥٠
اللحوم	٩٠٤٦٦	٩٩٥٤٤	٪١٠,٠٠
السكر	٢٣٥٩١	٢٩٣٠٣	٪٢٤,٢٠

Soure : FAO (2009) , food Outlook: August .

٧-١-٢ : أثر التغيرات فى الأسعار العالمية على مصر :

إن أثر تغيرات الأسعار العالمية على الأسعار المحلية فى مصر- تكون فى نفس الإتجاه بإعتبار أن مصر- بلد مستورد صاف للغذاء وترتفع درجة الاعتماد على الأسواق العالمية فى توفير الإحتياجات المحلية من أغلب سلع الغذاء الإستراتيجية. ويلاحظ إن أثر ارتفاع الأسعار العالمية يكون فورياً وسريعاً على ارتفاع الأسعار المحلية، بينما لا يكون لانخفاض الأسعار العالمية نفس الوتيرة فى إحداث انخفاض فى الأسعار المحلية، وذلك ما توضحه مقارنة اتجاهات تطور الأسعار المحلية بإتجاهات تطور الأسعار العالمية للغذاء، ويعكس ذلك تشوهات تنظيمية وسلوكية فى السوق المصرية للغذاء مثل الإتجاه المتزايد للاحتكار وجشع التجار ووجود وسيط بين بائع الجملة والتجزئة. فتشير البيانات أن الرقم القياسى للطعام والشراب فى مصر سجل ارتفاعاً متواصلاً طوال عام ٢٠٠٦ ليسجل متوسطاً سنوياً قدره ١٦٥,١ تقريباً (انظر الجدول رقم ١٠)، متجاوزاً بذلك الرقم القياسى للأسعار العالمية للسلع الغذائية عامة بنحو ٣٨ نقطة مئوية، ومع تغيير فترة أساس الرقم القياسى المصرى لأسعار المستهلكين ليصبح شهر يناير ٢٠٠٧، نلاحظ أن

الرقم القياسى لمجموعة الطعام والشراب سجل زيادة متواصلة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٧ ليبلغ ١١٠,٧ فى سبتمبر من نفس العام ثم انخفض قليلاً فى الشهور الثلاثة التالية ليبلغ ١٠٨,٨ فى ديسمبر من نفس العام. ثم واصل هذا الرقم الارتفاع ليبلغ ١١٣,٥ فى يناير ٢٠٠٨، ثم ١٣٨,٨ فى سبتمبر من نفس العام. ألا ان الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٨ شهدت تراجع الرقم القياسى لأسعار مجموعة الطعام والشراب فى مصر. ليبلغ ١٣٢,٦ فى ديسمبر من هذا العام . يبد أن هذا التراجع لم تتجاوز نسبته ٤,٥٪ فى مصر. بينما تراجع الرقم القياسى العام للأسعار العالمية للغذاء فى نفس الفترة (سبتمبر ـ ديسمبر ٢٠٠٨) بنسبة ٢٢,٧٪، فضلاً من أن اتجاه التراجع فى هذا الرقم الأخير بدأ منذ مارس ٢٠٠٨، بينما تأخر الإتجاه المناظر فى مصر إلى سبتمبر من نفس العام. وذلك ما يؤكد إستجابة الأسعار المحلية فتكون فورية ومرتفعة عندما تتحرك الأسعار العالمية لأعلى، فى حين إن هذه الإستجابة متباطئة ومحدودة عندما تنخفض الأسعار العالمية، الأمر الذى يستدعى العمل على إزالة ومحاربة الاحتكار والجشع بالسياسات والإجراءات المناسبة.

جدول رقم (١٠)
تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (الطعام والشراب)
على مستوى الجمهورية خلال الفترة ٢٠٠٦ـ٢٠٠٨

العام	يناير	مارس	مايو	يوليو	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
٢٠٠٦	١٥٤,٣	١٥٥,٢	١٦٠,٣	١٦٥,١	١٦٨,٩	١٧٦,٥	١٧٨,١	١٧٩,٣
٢٠٠٧	١٠٠	١٠١,٩	١٠١,٨	١٠٣,٥	١١٠,٧	١٠٨,٧	١٠٨,٠	١٠٨,٨
٢٠٠٨	١١٣,٥	١٢٢,٨	١٢٩,٣	١٣٤,٤	١٣٨,٨	١٣٦,٥	١٣٦,٥	١٣٢,٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العام والأحصاء، نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة

* فترة الأساس ١٩٩٩/٢٠٠٠ www. Capmas . gov. eg

** فترة الأساس يناير ٢٠٠٧ .

٢.٧ : تاثر قطاع الزراعة بإتفاقية الجات الجديدة :

يعتبر قيام منظمة التجارة العالمية التى تسعى إلى تحرير وتنمية التجارة الدولية أهم المتغيرات التى شهدها العالم فى الفترة الأخيرة، بل إنها علامة مميزة لأهم أحداث القرنين العشرين والحادى والعشرين لما سوف يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية، حيث أنها تساهم بشكل فعال فى تحقيق مستوى معيشى أفضل ونمو متواصل، كما ستعمل هذه المنظمة مع كل من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى على إقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادى الجديد، كما يعتبر الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى ختام جولة أورجواى من أهم الإتفاقيات التى أسفرت عنها الجولة، ألا أن موضوع الزراعة أعاق إنهاء الجولة فى موعدها فى نهاية عام ١٩٩٣، مما أدى إلى استمرار المفاوضات ثلاث سنوات أخرى نتيجة تضارب مصالح الدول المشاركة فى المفاوضات فى مجال تجارة السلع الزراعية.

وقد أثرت أزمة الغذاء العالمية على معظم الدول منذ ٢٠٠٧، وبالنظر إلى محاولات مواجهة هذه الأزمة تبنى لعديد من الدول سياسات وإجراءات تتعلق بإنتاج وتجارة السلع الزراعية على نحو يبعد كثيراً أو قليلاً عن هدف تحرير القطاع الزراعى وتحرير التجارة فى منتجاته خاصة الغذائية منها . وهو الهدف الذى تم بثه لأول مرة فى اتفاقيات الجات لتى أسفرت عنها جولة اورجواى (١٩٨٦ – ١٩٩٤) حيث اسفرت هذه الجولة عن اتفاقية ضمن اتفاقياتها ـ للزراعة والتجارة فى منتجاتها[٢٣].

١.٢.٧ العناصر الأساسية لاتفاقية تحرير الزراعة :

تضمن اتفاق تحرير الزراعة عدة عناصر تتمثل فى الآتى [٢٤]:

أولاً: استبدال نظام القيود الكمية على السلع الزراعية بالقيود التعريفية.

ثانياً: فتح الأسواق بين الدول الأعضاء أمام الواردات.

ثالثاً: خفض الدعم المحلى، وهو دعم لا يوجه إلى الصادرات من المحاصيل والمنتجات الزراعية وإنما دعم يوجه للإنتاج الزراعى بنسبة ٢٠٪ (من فترة الأساس ١٩٨٦ – ١٩٨٨) خلال فترة التطبيق، وفى حالة ما إذا كان الدعم الداخلى أو المحلى أقل من ٥٪ فإن الدولة لا تلتزم بتطبيق أى تخفيضات.

رابعاً: تبنى الدول الأعضاء قواعد خاصة بالوقاية الصحية وحماية النباتات بشرط إلا تتحول فيما بعد إلى سلاح حمائى.

خامساً: إعطاء ميزة تفضيلية للدول النامية منخفضة الدخل حيث تم إعفائها من تلك التخفيضات بصورة كاملة .

لقد أدت اتفاقية تحرير الزراعة إلى تخفيض أو الغاء الحواجز التجارية أمام الواردات الزراعية، سواء أكانت هذه الحواجز تعريفية (جمركية) أم غير تعريفية (فنية)، وتخفيض الدعم الزراعى، والغاء أنواع محددة منه كانت الدول النامية تعتمد عليها فى تحفيز مزارعيها على زيادة إنتاجهم. (كذلك أدت الاتفاقية إلى زيادة نفوذ الشركات الإحتكارية الكبرى المتعددة الجنسيات فى الأسواق الزراعية ويمكن أن يمثل هذا تهديد للأمن الغذائى).

كذلك أثرت اتفاقية الخدمات واتفاقية حقوق المكلية الفكرية فى فتح الأسواق والإضرار بالمنتجين المحليين فى الدول النامية، وفى رفع تكلفة الإنتاج الزراعى الغذائى (وغير الغذائى)، ومن ثم فى رفع أسعار الغذاء، وزيادة الإنكشاف الغذائى، فلقد فتحت اتفاقية الخدمات الأسواق المحلية أمام منشآت التجارة والتوزيع الأجنبية (بما فى انتشار مخازن السوبر ماركت والهايبر ماركت التابعة للشركات المتعددة الجنسيات) وعملت على طرد نسبة غير قليلة من صغار التجار من السوق. كما أسفرت اتفاقية حماية الفكرية عن تقوية نفوذ الشركات المنتجة للبذور والأسمدة والمبيدات، وإلى رفع تكلفة هذه المدخلات، فضلاً عن تزايد

الاعتماد على هذه المدخلات المستوردة[٢٥]، فتزايد معدل الواردات الغذائية إلى معظم الدول النامية إلى ضعف أو ثلاثة أضعاف.

٢.٢.٧ بعض الآثار السلبية لاتفاقية الجات الجديدة الخاصة بتحرير قطاع الزراعة فيما يلى[٢٦]:

أ- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وخصوصاً المواد الغذائية، من جراء الغاء الدعم الزراعى، وتحرير التجارة فى المنتجات الزراعية فى الدول الصناعية المتقدمة، وتتراوح زيادة الأسعار ما بين ١٠٪ - ٢٥٪ سنوياً ويأتى الإرتفاع فى الأسعار من ناحيتين[٢٧]:

أولاً: انخفاض الدعم الزراعى، ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل، وهو ما يؤدى إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية .

ثانياً: انخفاض التعريفات الجمركية الذى قد يخفض من أسعارها المحلية وخصوصاً فى الدول الأوروبية، وهذا قد يزيد من الطلب على المنتجات الزراعية وبالتالى يعمل على رفع أسعارها العالمية وسوف تكون وطأة هذه الزيادة كبيرة على الدول العربية ومنها مصر حيث إنه من المعروف أن معظم الدول العربية تعتمد على الاستيراد الصافى للمنتجات الغذائية.

ب – تآكل المزايا الخاصة التى كانت صادرات بعض الدول العربية من السلع الزراعية تتمتع بها فى النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، خاصة المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات، فهناك اتفاقيات تعاون ثنائية بين المجموعة الاقتصادية الأوربية وكل من المغرب وتونس ومصر والأردن والبحرين ولبنان وسوريا تقرر لهذه الدول أنواعاً من المزايا منها الإعفاء من التعريفات الجمركية أو خضوعها لتعريفات أقل من المقررة على صادرات الدول الأخرى، ولاشك أن فقدان هذه المعاملة أو انكماشها يؤدى إلى إضعاف المركز التنافسى لتلك الدول فى مواجهة الدول الأخرى وبالتالى إلى حدوث تحول فى التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة والتى لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة.

ج- أن خفض الدعم الزراعى فى الدول المصدرة أدى إلى زيادة الأسعار، كما يؤدى بالتبعية إلى مزيد من الإختلالات فى الموازين التجارية الزراعية ووضع أعباء على الموازنة لاستيراد الغذاء، فضلاً عن تأثر الإنتاج الحيوانى نظراً للإرتفاع فى أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

٣.٢.٧ محدودية الآثار الإيجابية لتحرير تجارة السلع الزراعية ويتمثل ذلك فى الآتى:

أ- محدودية زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول المتقدمة فعلى الرغم من أن الإتفاقيات الجديدة تتيح فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية كالمنتجات الزراعية، كذلك انفتاح الأسواق أمامها كنتيجة للخفض التدريجى للقيود التعريفية التى تحل محل القيود غير التعريفية التى كانت تتبعها معظم دول العالم وخاصة السوق الأوربى، مثل القيود الكمية على الواردات من حظر إلى تصاريح الاستيراد التميزية المشروطة ومثل القيود الخاصة بالرقابة على أسعار الواردات، ألا أن هذه الفرص تعتبر محدود فى الأجل القصير والمتوسط خاصة إذا اخذنا فى الاعتبار مجموعة الإجراءات المتعلقة بالمواصفات الصحية والمستويات الفنية.

ب - من آثار تحرير التجارة توقع زيادة النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة، وتوقع زيادة طلب هذه الدول على صادرات الدول النامية والعربية خاصة المنتجات الزراعية، ألا أن هذا الأثر يعتبر محدود وعدم امتداده إلى كل الدول النامية وأنه شبه معدوم لدول مثل الهند وغالبية دول أفريقيا .

جـ- رغم أن الارتفاع فى أسعار السلع الزراعية المستوردة، والتقلص فى المعونات الغذائية تعتبر حافزاً للدول العربية على تحسين الإنتاجية فى قطاعها الزراعية والتوسع فى الإنتاج الزراعى بوجه عام، لكن هذه يتطلب اتخاذ سياسات ملائمة لنقل الارتفاع فى الأسعار العالمية إلى المزارعيين المحليين، والقيام

بالاستثمارات الضرورية لتحسين الإنتاجية، وخصوصاً الاستثمارات فى البنية الأساسية الزراعية والتعليم والبحوث والثقافة وطرق التوزيع والتخزين .

٣-٧ : نقص الاستثمار الحقيقى فى الزراعة المصرية :

لقد عانت الزراعة المصرية من إهمال كبير وإنخفاض فى الاستثمار الموجه لها فى أعقاب تحرير الإنتاج الزراعى والتجارة فى السلع الزراعية. وكما هو واضح من البيانات السنوية فى الجدول رقم (١١)، انخفضت نسبة مساهمة الاستثمار العام فى جملة الاستثمار الزراعى حوالى ٥٠٪ فى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ إلى ٣١٪ فى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، مع زيادة طفيفة إلى ٣٥٪ فى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ . كما انخفضت نسبة مساهمة الاستثمار الزراعى العام فى جملة الاستثمار العام من ٩,٣٪ إلى ٤٪ فيما بين هذين العامين. وهذه التطورات تعبر بوضوح عن التراجع فى دور الدولة فى الزراعة المصرية، ولم تحدث زيادة معوضة فى دور الاستثمار الزراعى الخاص، حيث هبط نصيب الزراعة فى استثمارات القطاع الخاص من ٩,٤٪ إلى ٤٪ فى ما بين ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ . ولذا انخفض نصيب الزراعة فى الاستثمار المحلى الإجمالى إلى أقل من النصف فيما بين هذين العامين.

جدول رقم (١١)
تطور النصيب النسبى للاستثمار الزراعى فى مصر

العام	نصيب الاستثمار الزراعى فى الاستثمار المحلى الإجمالى	نصيب الاستثمار العام الزراعى إلى الاستثمار العام	نصيب الاستثمار الخاص الزراعى إلى الاستثمار الخاص	نصيب الاستثمار العام الزراعى إلى جملة الاستثمار الزراعى
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٩,٤	٩,٣	٩,٤	٥٠,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٩,٥	٨,٣	١٠,٨	٤٧,١
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧,٦	٦,٣	٩,١	٤٢,٧
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٦,٩	٥,٦	٧,٩	٣٤,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥,٠	٤,١	٥,٥	٣١,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٤,٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٣٥,٣

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، سلسلة البيانات الأساسية الفترة ١٩٨٢/٨١ – ٢٠٠٦م/٢٠٠٧ ومتابعة الخطة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

ويبين جدول رقم (١٢)، تطور الاستثمار الزراعى الحقيقى حيث شهد الاستثمار العام الزراعى الحقيقى انخفاض متواصل فى فترة الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧)، بحيث أن قيمته فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لم تزد إلا قليلاً على نصف قيمته فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وعلى رغم تذبذب الاستثمار الزراعى الحقيقى الخاص، الا أن استثمارات ٢٠٠٦/٢٠٠٧ زادت على استثمارات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بحوالى ١٦٪ . وفى المحصلة تعرض إجمالى الاستثمار الزراعى إلى الهبوط، بحيث أصبح مستواه فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أقل من مستواه فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بنسبة ١٦٪ .

جدول رقم (١٢)
تطور الاستثمار الزراعى الحقيقى (معدلات نمو القيم بأسعار ١٩٩٥/٢٠٠٠)

العام	عام	خاص	إجمالى
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٥,٤ـ	٧,٥	١٠,٢
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٩,١ـ	٣,٥ـ	١١,٠٠ـ
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٦,٢ـ	١٧,٠	٢,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٨,٩ـ	٤,٧ـ	٩,٦ـ
استثمارات ٢٠٠٢/٢٠٠٣	٥٢٪	١١٥,٧٪	٨٣,٦٪

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، سنوات مختلفة .

وفى ضوء هذا التطور للاستثمار الزراعى الحقيقى، من الصعب تصور أن الناتج المحلى الإجمالى الزراعى كان يزيد سنوياً بمعدل يتراوح بين ٢,٧٪ و ٣,٧٪ فى فترة الخطة الخمسية، كما ورد فى بيانات وزارة التنمية الاقتصادية، حيث زاد معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للزارعة من ٢,٧٪ فى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ إلى ٣,٢٪ فى كل ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم ارتفع إلى ٣,٧ ٪ فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

٤ـ٧ : الاحتكار فى الأسواق الزراعية العالمية :

أن وجود تركز واحتكار الشركات العاملة فى الأسواق الزراعية العالمية يشكل تهديداً للأمن الغذائى، فأسواق مستلزمات الإنتاج الزراعى وأسواق

المنتجات الزراعية هى إلى حد كبير أسواق بائعين. وعندما يزداد اعتماد الدول على الأسواق الزراعية العالمية يزداد تعرضها لاستغلال هذه الشركات مع إحتمال مواجهتها صعوبات كثيرة فى الحصول على احتياجاتها فى بعض الأحيان وذلك حتى عندما تتوافر لديها القوة الشرائية اللازمة.

بالنسبة لأسواق مستلزمات الإنتاج الزراعى :

٧-٤-١ : البذور: تسيطر على السوق العالمية للبذور عشر شركات كبرى، حيث يبلغ نصيبها ثلثى هذا السوق (٦٧٪) فى عام ٢٠٠٧، بل أن ست شركات تستحوذ وحدها على ٦٠٪ من السوق، ويصل نصيب أكبر شركة منها - وهى شركة مونسانتو - إلى ما يقرب من ربع السوق (٢٣٪)، وذلك حسبما يتضح من الجدول رقم (١٣) . وأن أكبر ثلاث شركات كما فى الجدول تسيطر على ٦٥٪ من سوق بذور الذرة، واكثر من ٥٠٪ من سوق بذور فول الصويا .

جدول رقم (١٣)
مبيعات اكبر عشر شركات فى سوق البذور فى عام ٢٠٠٧

الشركة	جنسية الشركة	حجم المبيعات بالمليون دولار	النصيب النسبى من السوق ٪
١- مونسانتو	أمريكية	٤٩٦٤	٢٣
٢- دو بونت	أمريكية	٣٣٠٠	١٥
٣-سنجنتا	سويسرية	٢٠١٨	٩
٤- غروب ليماغرين	فرنسية	١٢٢٦	٦
٥- لآنر اوليكس	امريكية	٩١٧	٤
٦- KWSAG	المانية	٧٠٢	٣
٧-بايركروب سانيس	المانية	٥٢٤	٢
٨- ساكاتا	يابانية	٣٩٦	أقل من ٢
٩- Dlf تراى فوليوم	دنماركية	٣٩١	أقل من ٢
١٠ - تاكى	يابانية	٣٤٧	أقل من ٣
المجموع		١٤٧٨٥	٦٧

Source : www.webcache.Googleusercontent.com & www. Etcgroup.org

كما أن أكبر شركة فى سوق البذور، وهى شركة مونسانتو، قد استحوذت وحدها عام ٢٠٠٧ على ٨٧٪ من المساحة الكلية المخصصة لإنتاج البذور المعالجة جينياً. كما استغلت شركات البذور العاملة فى مجال الهندسة الوراثية قدرتها التكنولوجية فى التحكم فى خصوبة النباتات بإنتاج بذور معالجة جينياً، سرعان ما تصاب بالعقم بعد أول محصول ينتج منها، بحيث لا يتيسر للمزارعين إعادة استخدام البذور من المحصول المنتج، وذلك لضمان شراء المزارعين للأسمدة كل عام، أو لشراء مادة كيميائية معينة تحتكر الشركات ذاتها إنتاجها لإستعادة البذور لخصوبتها. وتتكفل قوانين حماية الملكية الفكرية الوطنية بإحتكار الشركات لهذه التكنولوجيات، ومواصلة جنى الأرباح من الانفراد باستخدامها لسنوات طويلة . وهذه النوع من البذور يشكل تهديداً للسيادة الوطنية فى مجال البذور، كما أنها تهدد مصالح ما يزيد على ١,٤ مليار شخص فى عام ٢٠٠١ ممن يعتمدون على إنتاج البذور من المحاصيل التى يزرعونها محلياً .

٧-٤-٢ المبيدات: تسيطر على السوق العالمى للمبيدات فى عام ٢٠٠٧ عشر شركات، حيث تصل حصتها فى إجمالى مبيعات المبيدات إلى نحو ٩٠٪ وتبلغ حصة أكبر ست شركات منها ٧٥٪ من إجمالى المبيعات، بل إن أربع شركات فقط تستأثر بنحو ٦٠٪ من مبيعات المبيدات وذلك كما يظهر من الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)
مبيعات أكبر عشر شركات فى سوق المبيدات فى عام ٢٠٠٧

الشركة	جنسية الشركة	حجم المبيعات بالمليون دولار	النصيب النسبى من السوق ٪
١ـ باير	المانية	٧٤٥٨	١٩
٢ـ سنجنينا	سويسرية	٧٢٨٥	١٩
٣ـ BASF	المانية	٤٢٩٧	١١
٤ـ داو اغروساينس	امريكية	٣٧٧٩	١٠
٥ـ مونسانتو	امريكية	٣٥٩٩	٩
٦ـ دو بونت	امريكية	٢٣٦٩	٦
٧ـ ماختيشيم اجان	اسرائيلية	١٨٩٥	٥
٨ـ نيو فارم	استرالية	١٤٧٠	٤
٩ـ سومى تومو للكيماويات	يابانية	١٢٠٩	٣
١٠ـ اريستا لايف ساينس	يابانية	١٠٣٥	٣
المجموع		٣٤٣٩٦	٨٩٦٧

soure : www. webcache. Geogleusercontent. Com & www.etcgroup.org .

٧-٤-٣-الأسمدة : أن الدخل الصافى لأكبر شركات فى مجال أسمدة كما يشير إليها الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥)
الشركات الكبرى فى مجال الأسمدة حسب الدخل الصافى

الشركة	جنسية الشركة	الدخل الصافى بالمليون دولار
١ـ بوتاش كورب	كندية	١١٠٤
٢ـ يارا	نرويجية	١٠٢٧
٣ـ موزايك	امريكية	٩٤٤
٤ـ اسرائيل للكيماويات	إسرائيلية	٤٦١
٥ـ اجريوم	كندية	٤٤١
٦ـ k + sgroup	المانيا	٣٠٣

soure : www.webcache.Geogleusercontent.com & www.etcgroup.org

يتضح مما سبق أن اكبر ست شركات للمبيدات هى ذاتها من أكبر الشركات المنتجة للبذور كما أن التحالفات والاندماجات لا تتوقف بين الشركات العاملة فى

مجال إنتاج مستلزمات الإنتاج والشركات العاملة فى مجال المنتجات الزراعية. ويلاحظ أن قائمة أكبر الشركات المنتجة للمبيدات تضم شركة إسرائيلية وكذلك الحال فى قائمة أكبر شركات المنتجة للأسمدة ولا توجد شركة عربية واحدة.

٧-٤-٤- أسواق المنتجات الزراعية والغذائية:

فى كل سلعة زراعية مهمة، ثمة ٣ – ٥ شركات عملاقة تسيطر على ٤٠٪ أو أكثر من السوق. وهناك شركات تسيطر على أسواق منتجات متعددة، كالملح والسكر والذرة والقمح وفول الصويا واللحوم البقرية والقطن والأرز . وأحجام مبيعات بعض الشركات الكبرى وأرباحها مذهلة، وتنبئ عن درجة عالية جداً من السيطرة على السوق والنفوذ فى مجال اتخاذ السياسات العامة . فقد ناهزت أرباح شركة نسلة عام ٢٠٠٧ عشرة مليارات دولار، أى ما يزيد على دخل أفقر ٦٥ دولة فى العالم . كما بلغت أرباح أحدى الشركات إلى ١٣,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨، وهو ما يزيد على مجموع دخول نصف دول العالم (٨٨ دولة) فى عام ٢٠٠٧ (٢٨).

ويقدر أن عدداً محدوداً من الشركات المتعددة الجنسيات يسيطر على ٦٠٪ من التجارة العالمية فى مجال السلع الغذائية، وقد ساعد التحرير المتزايد للتجارة والاستثمار من خلال اتفاقية الجات الجديدة على زيادة قوة هذه الشركات وزيادة التركز فى الأسواق الزراعية الغذائية، وتزداد السيطرة الاحتكارية على الأسواق الزراعية وأسواق الغذاء مع تزايد عمليات التكامل الرأسى والتكامل الأفقى من خلال الإندماجات والتحالفات بين الشركات . وبعض الشركات لها نشاط فى مجال البذور والأسمدة والكيماويات، والمنتجات الزراعية الغذائية ونقل وتوزيع هذه المنتجات، وفى الولايات المتحدة تسيطر ٤ شركات على ٦٠٪ من عمليات تداول الحبوب الغذائية، وتسيطر ٣ شركات على ٨٢٪ من نشاط تصدير الذرة، وتسيطر ٤ شركات على ٨١٪ من عمليات تجهيز وتعبئة اللحم البقرى، كما تسيطر ٤ شركات على ٦١٪ من نشاط المطاحن وإنتاج الدقيق. وتشير التقديرات إلى أن

نطاق عمليات الدمج والاستحواذ فى الصناعات الغذائية قد بلغ ٤,٥ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٧، وأن قيمة الأصول التى جرى دمجها أو الاستحواذ عليها منذ بداية القرن الحالى كانت تتضاعف كل عامين تقريباً (٢٩).

❁ ❁ ❁

ثامنا: بعض السياسات الزراعية المقترحة لمصر لتحقيق الأمن الغذائى :

يقترح عدد من السياسات الزراعية الواجب تطبيقها لتحقيق الأمن الغذائى سواء فى مجال الاستثمار والتمويل الزراعى أو فى مجال الانتاج الزراعى أو فى مجال دعم المنتجات الغذائية أو فى مجال التسويق الزراعى وأخيراً فى مجال التنمية الزراعية وذلك كما يلى (٣٠):

١.٨ : السياسات الاستثمارية والتمويلية فى الزراعة :

تعتمد عملية تنمية وتطوير القطاع الزراعى على حجم ما يتوافر من الاستثمارات وروؤس الأموال الممثلة فى مصادر التمويل المختلفة، والموجهة إلى هذا القطاع، سواء الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، والتمويل والائتمان الزراعى. وفى سبيل تحقيق أهداف التنمية الزراعية ومساعدة الشريحة العريضة من المزارعين ذوى الدخول المنخفضة وغير القادرين على التمويل الذاتى لأنشطتهم الزراعية، وهناك عدد من السياسات الاستثمارية الزراعية والتمويلية المقترحة كما يلى :

أ – زيادة الاستثمارات الحكومية الموجهة إلى قطاع الزراعة، وخاصة فى ما يتعلق بالبنية الأساسية للمشروعات الزراعية القومية والاتجاه إلى التأجير التمويلى كسياسة تمويلية لإحلال الآلات الزراعية بدلاً من الأساليب البدائية فى الزراعة .

ب – توجيه سياسة الاقتراض من الخارج إلى صورة عينية (آلات، معدات زراعية، نقل تكنولوجيا زراعية متقدمة، الخ ....) وكذلك الوضع بالنسبة للمنح والمساعدات الخارجية، وذلك بسبب تقلص فرص التمويل الأجنبى بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة .

ج- إنشاء صناديق تمويل تعاونية كمرحلة تمهيدية لإنشاء البنوك التعاونية وذلك لأهمية القطاع التعاونى ودوره فى توفير الاحتياجات التمويلية للمزارعين خاصة صغارهم لكى يصبح فى منافسة مع القطاع الخاص .

د – توفير مصادر تمويل الصناديق التعاونية لتمويل الأنشطة الزراعية القصيرة الأجل مثل تمويل مستلزمات الإنتاج الزراعى وعمليات التسويق الزراعى وذلك من خلال كادر متخصص ومدرب ومنفصل عن إختصاصات مجلس الإدارة.

هـ- تطبيق بنك التنمية والائتمان الزراعى عدة اجراءات من بينها : وضع سياسة ائتمانية تتفق مع سياسة الاستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة وتوفير حجم أكبر للقروض الطويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة، بالإضافة إلى توفير القروض القصيرة والمتوسطة الأجل وحل مشكلة جدولة ديون المتعثرين بصفة مستمرة، أيضاً ربط الفائدة على القروض تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الريف والإنتاج الزراعى وتبعاً لإتجاهات أسعار المنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والعالمية وأسعار مستلزمات الإنتاج .

و- إنشاء صندوق زراعى للتنمية، على أن يستخدم الحيازة الزراعية كمؤشر لتحديد صغار المزارعين المحتاجين إلى دعم الصندوق المقترح .

ز- توفير مصادر تمويل الصندوق المقترح، من خلال مساهمة الدولة بما يعادل ٥٠ – ٧٥٪ من مقدار الدعم المقدم إلى القطاع الزراعى .

٢.٨: سياسة الإنتاج الزراعى :

إن سياسة الإنتاج الزراعى تهدف إلى توفير الأمن الغذائى وتحقيق قدر مناسب من الاكتفاء الذاتى لأفراد المجتمع، والأمن الغذائى يمثل الجانب السياسى القومى للتنمية الزراعية، ويسعى الإنتاج الزراعى إلى تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات الغذائية والعرض منها .

٨ـ٣: سياسة دعم المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعى :

تعد سياسة الدعم الزراعى، سواء المتعلقة بالسلع أو مستلزمات الإنتاج الزراعى إحدى الآليات التى تستخدمها الدولة لمساعدة الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل للحصول على الإحتياجات الأساسية من الغذاء، والحد من الإختلالات فى مستوى المعيشة بين المواطنين، وعلى سبيل المثال على الحكومة أن ترفع مقدار دعم الغذاء الذى يبلغ ٢٥ مليار جنيه فى حين دعم الطاقة يصل إلى ٩٠ مليار جنيه . ومن أجل النهوض بالإنتاج الزراعى وتطويره يمكن اصلاح أنظمة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى من خلال التمييز فى الدعم ما بين المحاصيل الغذائية وتلك التى لا يقبل الزراع على زراعتها لإنخفاض ربحيتها، كذلك التمييز بين الفئات الفقيرة من المزارعين والفئات القادرة على تحمل تكاليف الإنتاج مع توفير الكميات الكافية من مستلزمات الإنتاج المدعم .

٨ـ٤ : سياسة التسويق الزراعى :

تهدف سياسة التسويق الزراعى إلى زيادة كفاءة الخدمات والعمليات التسويقية لصالح المنتج والمستهلك الزراعى، لذلك لابد من تطوير المؤسسات التسويقية وأجهزة التسويق والمنظمات التسويقية، مع قيام الدولة بدورها الرقابى على الأسواق، والاهتمام برفع كفاءة التسويق الخارجى للصادرات الزراعية المصرية، وتطوير قوانين الغرف التجارية والصناعية، وزيادة كفاءة الكوادر البشرية للجهاز التسويقى والإستفادة من خبرات الدول الأخرى .

٨ـ٥ : السياسة الحكومية للتنمية الزراعية :

تعد تهيئة البيئة المحلية لتحقيق التنمية الزراعية شرطاً ضرورياً لإنجازها، ويتم ذلك عن طريق التعاون بين شركاء التنمية (الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدنى)، من خلال عدة إجراءات، من بينها :

- تطوير دور الحكومة فى البحوث والإرشاد الزراعى .

- تطوير دور الحكومة فى تحسين البيانات والمعلومات الزراعية .
- تطوير دور الحكومة فى تحسين منظومة البحوث الزراعية، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة إلى البحوث الزراعية، والتركيز على المجالات الحديثة فى البحث العلمى، مثل البيوتكنولوجى وتكنولوجيا الزراعة العضوية، وعلوم الفضاء والهندسة الوراثية، وزراعة الأنسجة، وتكنولوجيا الرى المتطور، مع العمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة البحثية، سواء التابعة لوزارة الزراعة، أو التابعة لوزارة البحث العلمى، أو تلك التابعة للهيئات وشركات قطاع الأعمال العام والخاص بالإضافة إلى الجامعات .
- تطوير دور مؤسسات المجتمع المدنى فى الريف المصرى لتحقيق التنمية الزراعية من خلال تكوين تعاونيات زراعية حقيقية تعبر عن مصالح المزارعين.

الخاتمـــــة

أولا : الخلاصـــة :

استهدفت الدراسة فى هذا البحث توضيح ما هو الأمن الغذائى وتحليل مؤشراته مع القاء الضوء على علاقته بالمشكلة الزراعية فى مصر. وذلك من خلال مناقشة الميزان الغذائى التجارى ومدى الانكشاف الغذائى الذى تعانى منه مصر. من خلال التعرف على المتاح للاستهلاك ومدى الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الزراعية للوصول إلى أسباب المشكلة الغذائية والتى تعوق تحقيق الأمن الغذائى، والتى تتمثل فى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، الآثار السلبية لتطبيق إتفاقية الجات الجديدة على قطاع الزراعة، ونقص الاستثمار الحقيقى فى الزراعة المصرية، وسيادة الاحتكار فى الأسواق الزراعية العالمية، وأخير اقتراح لبعض السياسات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائى فى مجال الاستثمارات الزراعية والإنتاج الزراعى ودعم المنتجات الزراعية ولتسويق الزراعى والسياسة الحكومية للتنمية الزراعية.

ثانيا: النتائـــج:

ناقش البحث مسالة الأمن الغذائى فى وجود المشكلة الزراعية المتمثلة فى نقص الغذاء، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

أ – الأمن الغذائى هو توفير الاستقرار والطمأنينة الناتجة عن ضمان استمرار وفرة غذائية طالما أتيحت الموارد الاقتصادية اللازمة وفقاً لنظام أولوية محددة .

ب- تعد المشكلة الزراعية إحدى المشاكل المهمة التى تواجه مصر، نظراً لآثارها السلبية المعوقة لاستمرار عملية التنمية .

ج- ترجع أسباب المشكلة الزراعية إلى عوامل طبيعية مثل التغيرات المناخية، والاعتماد على الأساليب التقليدية فى الإنتاج، وتدهور المستوى الفنى للعاملين فى مجال الزراعة .

د – أهمية توفير الغذاء لاستقرار الأحوال المعيشية للأفراد، وبالتالى استقرار الأنظمة

السياسية، حيث إن حدوث عجز غذائى خاصة فى السلع الضرورية قد يؤدى إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذى يعنى تهديداً لاستقرار الأمن الداخلى.

ثالثا : التوصيات:

أ- الاهتمام بالتنمية البشرية للعاملين فى القطاع الزراعى وخاصة فى مجال الأمن الغذائى .

ب- ضرورة تقوية وتعزيز التكامل والتعاون بين دول العالم العربى حتى يمكن الاستفادة من المميزات النسبية لكل دولة .

ج- الاستفادة من تباين الامكانيات الزراعية فى العالم العربى مما يسهل عملية التخصص لعوامل الإنتاج .

د- الاتجاه نحو إنتاج المزيد من الحاصلات السكرية والنشوية والزيتية والقمح والذرة والتى تمثل الغذاء والواردات الأكثر للمصريين .

هـ - يجب أن نجاهد فى التوسع فى زراعات القمح فى الأراضى المستصلحة فى توشكى وغرب العوينات وترعة السلام وغيرها من المشروعات، وذلك بمزيد من تشجيع التمويل الاستثمارى ورفع أداء المستثمرين من القطاع الخاص.

و - بعث السياسة الإسلامية في استصلاح الأراضي القائمة على «إحياء الموات» وهي السياسة التي تسمح لمن يحيى الأرض الميتة بامتلاكها وذلك وفق إشراف حكومي يشجع ويعين.

الهوامـــش

1- www.un.org
2- United Nations (2009), The Millennium Development Goals Report, New York, United Nation, www.undp.org/mdg
3- Food and Agriculture Organization (FAO) (2003), Trade Reforms and food Security : conceptualizing the linkages, Rome
4- FAO (2003), op. cit.
5- Garbis Iradian (2005), " Inequality, Poverty and Growth, IMF, Working Paper, No. 28.
6- www thawabitararbiya.com
7- www.thawabitarabiya.com.
8- Emmanuelle Baldacci, Luiz De Mello and others (2002), Financial Crises, Poverty and Income Distribution, " Finance & Development, Vol 39, No. 1.
٩- إبراهيم العيسوى (٢٠١٠)، تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائى عربى راسخ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد (٥٠) .
10- World Bank, (2008) , Annual Report, Washing, D.C .
11- Ibid
١٢- معهد التخطيط القومى (٢٠٠٩)، الاقتصاد المصرى بين الإنطلاق ومواجهة تحديات الأزمة العالمية، القاهرة، يونيو .
١٣- داليا السعيد عبد الباقى (٢٠١٠)، أثر التغيرات المناخية على هيكل صادرات والواردات الزراعية المصرية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يوليه، العدد (٣) .
14- FAO (2009), Outlook: Global market Analysis, November, June.
15- CBE; Main merchandise Balances, www.cbe.org . eg.
١٦- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، نشرة الاحصاءات الزرعية .
١٧- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة .
18- www.maktoobblog. com
19- www.Fao.Faostat.org

20- United Nations Development Programme (2009), Arab Human Development Report 2009, Challenges to Human Security in the Arab countries New York.

٢١- عبير شقوير (٢٠٠٧)، الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية حالة مصر، مركز الدراسات المستقبلية، مركز دعم اتخاذ القرار، عدد٤، القاهرة .

22- W.B, (2008), Global Development Finance, Washington, D.C.

23- www.iat . org . & Sophia Murphy (2009)
Free Trade in Agriculture : Abad Idea whose time is done, Monthly Review, July – August .

24- P. Stewart & Editor (1993), The GATT ,Uruguay Round a Negotiating History (1980 – 1992), vdum3, Boston .

25- Andre Du Plessis (2008); "Values in Conflict : How Trade and Finance Rules Curtail our Rights"; IATP, www.Iatp.org .

26- Fred Magdaff and Brian Tokar (2009), "Agriculture and Food in Crisis", Monthly Review , July – August .

٢٧- عمر عبدالله كامل (١٩٩٤) الاقتصاديات العربية وحقيقة خسائر ما بعد الجات، الأهرام الاقتصادى عدد ١٣٥٢، القاهرة .

28- Sophia Murphy (2009), "Free Trade in Agriculture : ABad Idea Whose Time is Done", Monthly Review , July August .

29- Fred Magdaff and Brian Tokar (2009), op. cit.

٣٠- نجدان سعد الدين، محمد سمير مصطفى (٢٠١٠)، السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، عدد (٥٠)، القاهرة.